التنمية الزراعية

(قراءة فى مفهوم متطور)

دكتور / رفعت لقوشه

رئيس التحرير : د. أحمد شوقى

مدير التحرير : أحمد أمين

دراسات مستقبلية

سلسلة غير دورية تعنى بتقديم الإجتهادات الفكرية والعلمية ذات التوجه المستقبلى





المكتبة الأكاديمية

التنمية الزراعية

(قراءة فى مفهوم متطور)

دكتور
رفعت لقوشه





الناشر
المكتبة الأكاديمية
١٩٩٨

المكتبة الأكاديمية

١٢١ ش التحرير – الدقى – القاهرة

تليفون : ٣٤٨٥٢٨٢ / ٣٤٩١٨٩٠

فاكس : ٣٤٩١٨٩٠ – ٢٠٢ .

هذه السلسلة

تزايدت فى السنوات الأخيرة، عمليات إصدار كراسات تعالج فى مقال تفصيلي طويل (Monograph) موضوعاً فكرياً أو علمياً مهماً. وتتميز هذه الكراسات بالقدرة على متابعة طوفان الاتجاهات والمعارف الجديدة، فى عصر يكاد أن يحظى باتفاق الجميع على تسميته بعصر المعلومات.

تعتمد هذه الميزة على صغر حجم الكراسات نسبياً بالمقارنة بالكتب، وتركيز المعالجة وتماسك المنهج والإطار. ولأهمية الدراسات المستقبلية فى هذه الفترة التى تشهد تشكيلاً متسارعاً لملامح عالم جديد، سعدت بموافقة المكتبة الأكاديمية وحماسة مديرها العزيز الأستاذ/ أحمد أمين لإصدار «كراسات مستقبلية» كسلسلة غير دورية مع تشريفى برئاسة تحريرها.

والملامح العامة لهذه السلسلة، التى تفتح أبوابها لكل المفكرين والباحثين العرب، تتلخص فى النقاط التالية:

انطلاق المعالجة من توجه مستقبلى واضح (Future - oriented) أى أن يكون المستقبل هو الإطار المرجعى للمعالجة، حيث يستحيل استعادة الماضى، ويعانى الحاضر من التقادم المتسارع بمعدل لم تشهده البشرية من قبل.

الالتزام بمنهج علمى واضح يتجاوز كافة أشكال الجمود الإيديولوجى، مع رجاء ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.

الابتكارية المطلوبة فى الفكر والفعل معًا، فى زمان صارت النصيحة الذهبية ألا تتعارض صرامة المنهج مع تيسير المادة وجاذبية العرض.

الابتكارية Creativity المطلوبة فى الفكر والفعل معًا، فى زمان صارت النصيحة الذهبية التى تقدم فيه للأفراد والمؤسسات: تجدد أو تبدد Innovate or evaporate!!

الإلمام العام بمنجزات الثورة العلمية والتكنولوجية، التى تعد قوة الدفع الرئيسية فى تشكيل العالم، مع استيعاب تفاعلها مع الجديد فى العلوم الاجتماعية والإنسانية، من منطلق الإيمان بوحدة المعرفة.

مقارنة الموضوعات المختلفة سواء أكانت علمية أم فكرية مؤلفة أم مترجمة، من منظور التنمية الشاملة والموصولة أو المستدامة Comprehensive and Sustainable Development، التى تتعامل مع الإنسان كجزء من منظومة الكوكب، بل والكون كله.

كراسات هذه السلة تستهدف تقديم رؤيتنا لمستقبل العالم من منطلق الإدراك الواعى لأهمية التنوع الثقافى، التى لا تقل عن أهمية التنوع البيولوجى الذى تختفى به أدبيات التنمية الموصولة. إننا نقدم رؤيتنا كمصريين وعرب ومسلمين وجنوبيين للبشرية كلها دون ذوبان أو عزلة، فكلاهما مدمر ومستحيل.

هذه الكراسة

تعد امتداداً لعطاء طويل، بدأه كاتبنا المتميز الدكتور/ رفعت لقوشة، أستاذ الاقتصاد الزراعى بجامعة الإسكندرية، فى وقت مبكر. ولذلك تراكم عطاء مفكرنا الشاب، وصارت لكتاباته بصمة واضحة، هذه الكتابات تغطى مساحة واسعة من الاهتمامات الاقتصادية والتنموية والقومية، وتتسم بالرؤية الاستراتيجية والقدرة التحليلية. لذلك ترحب السلسلة به، وبكل المفكرين ذوى التوجه المستقبلة من أمثاله.

أ.د. أحمد شوقى

أستاذ الوراثة – جامعة الزقازيق

يناير ١٩٩٨

المحتويات

أولاً: المدخل: مقدمة فى المفهوم وفى منهجية القراءة

التنمية الاقتصادية هى أحد المفاهيم التى تتداولها كثيرا الأدبيات الاقتصادية، وفى مساحة التداول تقاطعت - لدى البعض - الدوائر والخطوط مع مفاهيم أخرى، مثل النمو الاقتصادى والتقدم الاقتصادى والرفاهية(١)، وتحولت التنمية لدى البعض الآخر إلى أداة راديكالية للتغيير الشامل(٢).

واحتكاما إلى BARRE(٣) فإن النمو الاقتصادى هو حالة ديناميكية يدفع بها نمو كل من السكان والموارد المتاحة، بينما التقدم الاقتصادى هو وضعية مقارنة للعلاقة بين معدلات النمو، فهناك تقدم اقتصادى طالما أن معدل نمو الموارد المتاحة يتجاوز معدل نمو السكان عند مستوى معين من الدخل، ولقد ظل هذان المفهومان بمثابة الأداة التحليلية للقياس الاقتصادى فى الدول المتقدمة، حيث تتوافر لها إمكانات الاقتراب - ولو بشكل نسبى - من واقع الرفاهية الاقتصادية لا مجرد الحديث عنها كمثال صورى.

ولكن المفهومين معا (النمو الاقتصادى والتقدم الاقتصادى) لم يلبيا الاحتياجات التحليلية لواقع الدول المتخلفة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، فمعدل نمو السكان يتفوق على معدل نمو الموارد المتاحة، وبالتالى ينزع الدخل الفردى إلى الانخفاض، أى أن واقع البلدان المتخلفة - آنذاك - كان يمثل الحالة المضادة للتقدم الاقتصادى، ولذلك بدت «التنمية الاقتصادية» وكأنها محاولة للخروج من هذه الحالة، ولعل هذا يفسر ما قاله SILEM(٤) من أن التنمية هى حالة وسيطة بين النمو والتقدم وأن الفاصل الإحصائى بين التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادى هو متوسط الدخل الفردى النسبى، فالدول التى يتراجع متوسط دخلها الفردى إلى ما وراء متوسط الدخل الفردى العالمى.. هى موضوع التنمية، بينما الدول الأخرى هى موضوع التقدم.

كانت محاولة الخروج من الحالة المضادة للتقدم الاقتصادى هو الجهد الذى بذله عديد من الاقتصاديين ينتمون إلى بلدان متقدمة، ولذلك جاءت محاولاتهم محملة بخبراتهم، وبعض هذه المحاولات لم تكن سوى وصفا سرديا لمراحل النمو/ التقدم الاقتصادى فى العالم الغربى.. مثل محاولة ROSTOW(٥)، والبعض الآخر استلهم خبرات التجارب الغربية فى مرحلة التصنيع ورهن المحاولة بإعادة الهيكلة القطاعية لاقتصاديات البلدان النامية بترجيح الثقل النسبى لقطاع الصناعة (كما فعلت المدرسة الكلاسيكية للتنمية ونظرية النمو غير المتوازن)، وفى إطار الهيكلة القطاعية تراجع الحديث عن التنمية الزراعية إلا كدالة لاحقة للتنمية الصناعية، فالموارد الزراعية - من وجهة نظرهم - محدودة نسبيا ولن تلاحق النمو السكانى، كما أن النشاط الزراعى - ووفقا لتقديراتهم المسبقة - يخضع وبشكل حتمى لمرحلة الغلة المتناقصة.

وهكذا صارت الهيكلة القطاعية بمثابة بعد رئيسى فى التنمية الاقتصادية،

ولأن الأخيرة هى محاولة للخروج من حالة المضادة للتقدم الاقتصادى، فإن المحاولة فى حد ذاتها تعبر عن « حركة عمدية » يصدق فيها ما قاله MEIER(٦) من أن التنمية الاقتصادية هى عملية إرادية تنطلق نحو أهداف محددة، وأبرز هذه الأهداف هو زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى عبر المدى الطويل.

عملية التنمية الاقتصادية تستدعى – إذًا – تعبئة كل الإمكانات المدخرة فى المجتمع والقابلة للتوظيف الفورى، لتلتقى – بذلك – مع آليات النظرية الكينزية بحثًا عن سياسات التشغيل الكامل ونفيًا لكل أشكال البطالة (ما عدا البطالة الإرادية)، ومن هنا – وكما لاحظ LOPP(٧) – فإن التنمية اقتصادية اكتسبت بعدا كينزيا وبات عليها أن تؤمن زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى فى إطار استراتيجية موجهة نحو التشغيل الكامل.

وبالمزاوجة بين أبعاد مثلث التنمية: الهيكلة القطاعية، وزيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى والتشغيل الكامل، فإن التنمية الاقتصادية تبدو – عندئذ وكما عرفها GANT، وكأنها عملية لإدارة معدلات النمو(٨)، وهو التعريف الذى طوره – فيما بعد – DUCROC قائلاً « أن التنمية الاقتصادية هى استراتيجية تعبئة جهد المجتمع بأسره لإدارة معدلات نمو فعالياته الاقتصادية (رأس المال، عرض العمل، التقدم التكنولوجى. . .) بحيث يقفز متوسط الدخل الفردى الحقيقى ليتجاوز المتوسط العالمى »(٩).

لقد توقف كل من SILEM, DUCROC أمام المتوسط العالمى للدخل الفردى الحقيقى، ولم يكن القصد هو مجرد الإشارة إلى إخضاع التنمية للتحليل المقارن فحسب، ولكن – أيضًا – التحوط من المفارقة الخادعة للنسب، فارتفاع معدلات نمو الدخل الفردى الحقيقى عند المستويات المنخفضة للدخول، قد لا يعنى – وبالكم المطلق – رفع مستوى المعيشة إلى حدود مقبولة، وكذا. . فإن الدلالة الترجيحية للمتوسط العالمى تضيف شرطا تكميليا لهدف التنمية، ينتقل به من مجرد زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى، إلى زيادته بمعدلات نمو تفوق المعدلات المناظرة فى الدول المتقدمة.

هذه التداعيات النظرية تسمح – اجتهاداً – بالقول بأن :

أ – الهدف الاستراتيجى لعملية التنمية الاقتصادية، هو الخروج من مرحلة التنمية ذاتها، توطئة للانخراط فى مرحلة التقدم الاقتصادى.

ب – إضفاء طابع فضفاض على مفهوم التنمية الاقتصادية، تتسع عباءته لتحتوى أهدافا مثل الرخاء الاقتصادى والرفاهية الاجتماعية، هو استغراق فى سرد إنشائى بأكثر منه تأصيل لمنهجية واقعية.

وعلى أرض الواقع، فلقد انتهت عملية التنمية الاقتصادية إلى أزمة محبطة لآمال كثيرين فى أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات، فالفقراء ازداد عددهم

فى بلدان العالم الثالث (وخاصة فى المناطق الريفية) بينما تضاعفت أرقام العجز فى موازينها التجارية الزراعية، وتحت وطأة الأزمة... اعترف البعض مثل BEMETER بأن التضحية بالتنمية الزراعية لصالح التنمية الصناعية كان خطأ فادحا[١٠]، وأن الضرورة تقتضى إعادة مراجعة مقولة « الهيكلة القطاعية » كأحد الأبعاد الرئيسية للتنمية الاقتصادية، بحيث لا تنسحب الهيكلة إلى إضعاف قطاع لصالح قطاع آخر أو تهميش فئات اجتماعية لصالح فئات أخرى، وبذا احتلت التنمية الزراعية – ومنذ بداية الثمانينيات – موقعها على رأس أولويات التنمية الاقتصادية جنبًا إلى جنب مع مكافحة الفقر (وبالذات فى المناطق الريفية).

التنمية الزراعية – مثل التنمية الاقتصادية – هى عملية إدارة لمعدلات النمو، حيث الهدف هو زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى على المدى الطويل فى المناطق الريفية من خلال زيادة رقعة الأراضى المزروعة (التنمية الأفقية) و/ أو من خلال زيادة التكثيف الرأسمالى وضخ جرعات من التقدم التكنولوجى (التنمية الرأسية)[١١]، ولكن لأن النظريات الاقتصادية سلمت – وبإسقاطات كلاسيكية – بأن النشاط الزراعى يخضع لقانون الغلة المتناقصة، فلقد رتبت – بالتالى – استنتاجات مؤداها: أن معدل نمو الدخل الزراعى لن يلاحق معدل نمو عرض العمل الزراعى، وأن التشغيل الكامل داخل قطاع الزراعة لن يتحقق إلا بهجرة داخلية للعمالة والسكان الريفيين إلى المناطق الحضرية، وأن التنمية الزراعية هى – وكما سبق القول – رهان معلق على لائحة التنمية الصناعية، ولأن الأخيرة بدورها تعوزها الاستثمارات التى يمكن تمويلها من الفائض الزراعى، فإن التنمية الزراعية – فى معظم بلدان العالم الثالث – لم تحظ بحماية الدولة ولم تعرف « دعم المنتجين » الذى عرفته اقتصاديات الدول المتقدمة أو على حد تعبير PIVOT « أن القوة الزراعية لدولة ما، لاترتبط فقط بحجم إنتاجها الزراعى أو بمعدلات نموه، ولكنها ترتبط أيضا بمدى ما تقدمه هذه الدولة من دعم لمنتجيها الزراعيين »[١٢].

لقد كانت التنمية الزراعية – بالفعل – هى أضعف حلقات التنمية الاقتصادية، فى العالم الثالث، ولم تحظ – فى الغالب – بدعم للمنتجين، وكانت شاهدا على ما وصفه PARIR بالتنمية المتباعدة، حيث تتفاوت معدلات نمو الدخل الفردى الحقيقى – وبشكل مطرد – من قطاع لآخر ومن منطقة لأخرى[١٣]، ولم يكن واقع التنمية الزراعية بعيدا عن التأثير فى مضمونها كمفهوم، فلقد كان للواقع قضاياه التى طرحها على النظرية، وكان للنظرية فروضها التى اختبرها الواقع، وما بين الطرح والاختبار تجددت دورة المفهوم واكتسب أبعادا جديدة.

ولقد حاولت هذه الدراسة - منهجيا - تتبع دورة مفهوم التنمية الزراعية عبر المدارس والنظريات المختلفة مع تناول للقضايا التى واكبت الدورة، وكانت الوقفة - أولا - أمام المدرسة الكلاسيكية للتنمية والتى قادها عدد من الكينزيين المحدثين مثل LEWIS, NURKSE، والتى اعتمدت القطاع الزراعى كأداة رئيسية للتنمية اقتصادية، بدءا من توليد وتعبئة الفائض الزراعى حتى تحديد معدل نمو عرض العمل الصناعى، قياسًا على حجم العمالة الزراعية المهاجرة، والتعامل مع المعدل الأخير كمكافئ لمعدل نمو الناتج القومى المرغوب وهو - بدوره - معيار التنمية الاقتصادية، ولم تلق هذه المدرسة بالاً للتنمية الزراعية الرأسية ولكنها ركزت - ضمنا - على التنمية الزراعية الأفقية تحت ضغط النمو السكانى.

ثم كانت الوقفة - ثانيا - أمام نظرية النمو غير المتوازن والتى صاغها HIRCHMAN ولقد كانت النظرية أكثر اهتماما بالتنمية الزراعية الرأسية وربطتها بالتكثيف الرأسمالى وخفض عدد العمال الزراعيين وتعديل معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية.

ثم جاءت الوقفة - ثالثا - أمام نماذج النمو المتوازن انطلاقا من انتقادات الجيل الثانى من الكينزيين المحدثين لنظرية النمو غير المتوازن، وعلى الرغم من أن منظرى هذه النماذج وعلى رأسهم KALDOR, HARROD, DOMAR لم يقتربوا مباشرة من التنمية الزراعية، إلا أن إعادة تحليل هذه النماذج (ذات الصيغة الحسابية الواحدة على الرغم من تعدد أشكالها الرياضية) يقود إلى القول بأنها (النماذج) والتى استلهمتها عديد من تجارب التنمية فى العالم الثالث هى التى أثمرت فى التطبيق العملى النتائج السلبية التى لحقت بالتنمية الزراعية، ولم يكن الأمر مجرد خطأ فى التطبيق، لأن المنطق الداخلى للنماذج - ووفقا للاجتهادات التحليلية للدراسة - كان يدفع ذاتيا فى اتجاه هبوط معدل نمو الناتج الزراعى إلى مستوى مكافئ لمعدل نمو السكان وهبوط معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى فى المناطق الريفية إلى حوالى نصف معدل نمو الدخل الفردى فى المتوسط القومى العام، كما ركزت الدراسة فى اجتهاداتها التحليلية على إعادة تأويل نموذج KALDOR لتستنبط أن النموذج يربط طرديا بين التنمية الزراعية والتضخم، وإنه لم يكن ممكنا إدارة سياسات تضخم مغذية للتنمية الزراعية فى ظل ميكانيزم إعادة الهيكلة القطاعية لصالح القطاع الصناعى.

وانعطفت الدراسة - رابعا - إلى استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية، والتى جاءت كرد فعل لأزمة التنمية فى أواخر السبعينيات، وعلى الرغم من بعض الانتقادات الموجهة لهذه الاستراتيجية لافتقارها إلى معايير إجرائية لمفاهيمها الوصفية، إلا أن هذه الاستراتيجية فى تناولها للتنمية الزراعية الرأسية

عمدت إلى نفى الشرط الموروث لهذه التنمية والقائل بضرورة خفض عدد العمال الزراعيين، وقبلت بزيادة العدد مشروطا بالانحياز إلى التكنولوجيا الزراعية البيولوجية، وكذا فمن تحت عباءة هذه الاستراتيجية خرجت إلى مداولة النقاش موضوعات مثل علاقة الفقر بالتنمية (وخاصة فى المناطق الريفية)، وتم إعادة اكتشاف مفهوم التنمية الريفية، وهى موضوعات ظلت حية واكتسبت حيوية متجددة، على الرغم من أن الاستراتيجية ذاتها فقدت حضورها.

وهكذا انسحبت الوقفة – خامسا – إلى قضية التنمية الزراعية والفقر من ناحية، والتنمية الزراعية وإعادة توزيع الدخل من ناحية أخرى، واسترجعت – مرجعيا – عدة دراسات تناولت هذه القضايا، وكانت أبرز فرضياتها أن أفقر الشرائح الاجتماعية سوف يزداد فقرها النسبى فى المراحل الأولى للتنمية، ثم تتخلص من أسار الفقر فى المراحل التالية، ولكن الإحصائيات العالمية وتقارير المؤسسات الدولية (ومن بينها تقرير BRANDT) برهنت على العكس.. فلقد ازداد الفقراء فقرا ولم يتقلص عددهم فى بلدان العالم الثالث.

ومن ثم كانت الوقفة – سادسا – أمام عدد من المسائل المحورية فى ملف التنمية الزراعية وهى الانفجار السكانى فى الريف وتدهور التربة الزراعية والإطار الاقتصادى – الاجتماعى للثورة الخضراء ونتائجها التطبيقية، اقترابا من نظرية التنمية الزراعية المتواصلة من ناحية، ومن دور الثورة الخضراء فى تحرير النشاط الزراعى من القانون الحديدى للغلة المتناقصة كمقدمة لرؤى حديثه عن التنمية الزراعية (الرأسية والأفقية) من ناحية أخرى.

وذهبت الوقفة – سابعا – إلى قراءة مرجعية وتحليلية لأدوات ومعايير التنمية الزراعية الرأسية والأفقية كما حملها تراث التنمية، وهو التراث الذى حمل أيضا التباين فى وجهات النظر حول محك المفاضلة بين التنمية الزراعية الرأسية والتنمية الزراعية الأفقية، ولقد حاولت الدراسة أن تقدم تفسيرا لغياب معيار زيادة إنتاجية العمل الزراعى كمعيار أساسى للتنمية الزراعية فى التراث الكلاسيكى للتنمية، كما حاولت أن تؤكد على أهمية الدمج بين التنمية الزراعية الرأسية والتنمية الزراعية الأفقية فى مركب تنموى واحد.

ثم تناولت الدراسة – ثامنا – النظريات الحديثة للتنمية الزراعية، وهى النظريات التى تؤكد على أولوية زيادة الإنتاجية الزراعية الحقيقية للعمل الزراعى كمعيار رئيسى للتنمية الزراعية فى ضوء مفاهيم تتحدث عن كتلة العمل والسيطرة على تكنولوجيا العمليات والتحام النشاط الزراعى بمنظومة تكنولوجية متكاملة وتحرره من مرحلة الغلة المتناقصة وأهمية التكنولوجيا البيولوجية وضرورة فتح أسواق جديدة... إلخ، وكذا عمدت الدراسة إلى

تقديم تفسير تحليلى لمستوى معدل نمو إنتاجية العمل الزراعى كما حدده MOUNIER.

واقتربت الدراسة - أخيراً - من استراتيجية تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر الفئات والتى نادى بها TRABOLD, LOPP كأداة لتحصين التنمية الزراعية، فمكافحة الفقر هو واحد من أهم أهداف التنمية الزراعية (الرأسية والأفقية) وهو إحدى الضمانات التى تحول دون انهيارها، وفى مداخله التنمية الزراعية ومكافحة الفقر عرضت الدراسة لدور الدولة، كما يقترحه BASLE, LIND-BECK, TRABOLD، كما عرضت أيضا لبعض رؤى الإصلاح الاقتصادى وإحداها رؤية HUGON.

ثانياً: المدرسة الكلاسيكية: جذور فكر التنمية:

فى بداية الخمسينات وفى أعقاب الحرب العالمية الثانية، وحصول عديد من المستعمرات الأفريقية والآسيوية على استقلالها السياسى، برزت أفكار حول التنمية الاقتصادية قادها عدد من الكينزيين المحدثين مثل: NURKSE[١٤]، LEWIS[١٥] وغيرهم، وحملت أفكارهم - أدبيا - مسمى المدرسة الكلاسيكية للتنمية، ولم يكن السبق التاريخى لهذه المدرسة هو - فقط - حجة أهميتها، ولكن الأهمية تكمن أيضا فى صياغتها لعدة أسس نظرية لعملية التنمية، وبعض هذه الأسس ظل فاعلا ومؤثرا فى سياسات التنمية على مدى عقدين من الزمان، وهذه الأسس يمكن استقراؤها هكذا:

١ - إعادة اكتشاف مفهوم الفائض الزراعى، ثم توظيفه كمحور ارتكازى لعملية التنمية الاقتصادية على المستوى القومى، ومن ثم.. فإن القطاع الزراعى هو المحرك الأول لعملية التنمية.

٢ - صبغ عملية التنمية بالصبغة «الإرادية»، دون الرهان المطلق على علاقات السوق، وإن استبقت هذه العلاقات كجزء من عملية التنمية.

٣ - ربط عملية التنمية بإعادة هيكلة اقتصادية للأوزان النسبية للقطاعات، بحيث يرجح الثقل النسبى للقطاع الصناعى.

٤ - طرح - وبشكل غير مباشر - معيار زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى كمعيار أساسى للتنمية.

٥ - التسليم - مبدئيا - بأن النشاط الزراعى يخضع لدالة إنتاجية متناقصة.

٦ - القبول - ضمنيا ووفاءً للمثال الكينزى - بأن سياسات التنمية تستهدف التشغيل الكامل وبالتالى استبعاد كل أشكال البطالة (ما عدا البطالة الإرادية).

١ / ٢ - القطاع الزراعى: قطاع مولد للتنمية:

الأسس النظرية السابقة تجد صداها فى المدخل التحليلى لنيركس، والذى يتداعى هكذا:

١ - القطاع الزراعى يتسم بالبطالة المقنعة، حيث الإنتاجية الحدية للعمل

الزراعى تعادل الصفر.

٢ – بافتراض أن حجم البطالة المقنعة فى الريف = س، وحجم العمالة الفعلية (= ص)، فإن المقدار (ص – س) يكفى لإنتاج القدر نفسه من الناتج (ك).

٣ – وباعتبار أن أجر العمل الزراعى يعادل أجر الكفاف (= ج)، فإن الفائض الزراعى الفعلى يكافئ المقدار: (ك) – (ص)، (ج)، بينما الفائض الزراعى المحتمل يكافئ المقدار: (ك) – (ص – س) (ج).

٤ – وبالتالى فإنه يمكن نقل الفرق بين الفائض الزراعى المحتمل والفائض الزراعى الفعلى (= س X ج) إلى القطاع الصناعى وتوظيفه كاستثمارات صناعية، وفى الوقت نفسه يتم نقل البطالة الزراعية المقنعة (س) إلى القطاع الصناعى، ويتم استيعابها فى دولاب النشاط الصناعى وفقًا لقانون السوق النيوكلاسيكى حيث: الأجر = قيمة الإنتاجية الحدية للعمل.

٥ – وهكذا فإن عملية التنمية سوف تخلص إلى:

أ – زيادة حجم الإنتاج على المستوى القومى.

ب – زيادة متوسط الدخل الفردى على المستوى القومى من ناحية، وعلى المستوى القطاعى من ناحية أخرى.

جـ – إعادة هيكلة الاقتصاد القومى بالترجيح النسبى لثقل القطاع الصناعى.

د – نفى أشكال البطالة وفى مقدمتها البطالة المقنعة فى القطاع الزراعى.

٢ / ٢ – تضمينات تحليلية للتنمية الزراعية: استنتاجات أساسية

إن تحليل نيركس بالإضافة إلى الأسس النظرية للمدرسة الكلاسيكية للتنمية يقبل ببعض الاستنتاجات الأساسية:

١ – إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية لم تعط أى اهتمام حقيقى للتنمية الزراعية (على الرغم من افتراضها المسبق بأن القطاع الزراعى هو المحرك الأول لعملية التنمية)، ففى أثناء عملية التنمية يظل معدل نمو الناتج الزراعى مكافئا للصفر، بينما يزداد الناتج الصناعى بمعدل يكافئ (ن + و)، حيث:

$$ن = \frac{\text{حجم البطالة الزراعية المقنعة}}{\text{حجم العمالة الصناعية}}$$

و = التغير فى الإنتاجية المتوسطة للعمل الصناعى.

٢ – إن كل ما تحقق فى القطاع الزراعى هو زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى بنسبة تعادل $\frac{هـ}{١ - هـ}$ حيث:

$$هـ = \frac{\text{حجم البطالة الزراعية المقنعة}}{\text{حجم العمالة الزراعية الفعلية}}$$

٣ – إن المدرسة الكلاسيكية للتنمية تفترض تعادل الأجر فى كل من القطاع الزراعى والقطاع الصناعى مع أجر الكفاف، ولكن فرق المستوى المعيشى بين الريف والحضر، قاد المدرسة الكلاسيكية إلى القبول بانحياز معدل التبادل لصالح السلع الصناعية، أى القبول بتنمية فى إطار تضخم يختزل الأثر الحقيقى لزيادة متوسط الدخل الفردى للسكان الزراعيين ويستبقيه عند حالة من الركود النسبى.

٤ – ولأن القطاع الزراعى يعانى من مستويات متدنية للإنتاج والدخول، فإن زيادة الإنتاج الزراعى لن تكون رهنًا بتراكم رأسمالى ، ولكنها تبقى رهنًا بالتوسع الأفقى فى رقعة الأراضى الزراعية، ولأن الأراضى الجديدة أقل خصوبة من الأراضى القديمة، فإن النشاط الزراعى سوف يظل أسيرًا لمرحلة الغلة المتناقصة.

٥ – إن المدرسة الكلاسيكية تسلم بتراجع نسبة الأجور/ الدخل، أو على حد تعبير أرثر لويس «إن قضيتنا هى النمو وليس التوزيع، وبالتالى فإن سياسات التنمية الكلاسيكية تقبل بحل مشكلة البطالة والوصول إلى التشغيل الكامل على حساب حصة الأجور.

وكل هذه الاستنتاجات تقود إلى عدد من التضمينات التحليلية التى لعبت دورها فيما بعد كمؤشر لعديد من نظريات التنمية التى أعقبت المدرسة الكلاسيكية، وهذه التضمينات هى:

١ – إن القطاع الزراعى هو فاعل رئيسى فى عملية التنمية فى مراحلها الأولى، ولكن دوره يتضاءل فى مراحلها التالية، ومن ثم فإن التنمية الزراعية (ما عدا التوسع الأفقى فى أراضٍ جديدة) ينبغى تأجيلها وإرجاءها حتى تكتمل مراحل التنمية الصناعية.

٢ – إن الاستمرار المطرد فى عملية التنمية يسلك كدالة للاستثمار، وإذا كان القطاع الزراعى يوفر الاستثمارات الأولية من خلال الفرق بين الفائض الزراعى المحتمل والفائض الزراعى الفعلى، فإن الاستثمارات التراكمية – فيما بعد – ينبغى أن تتولد من خلال إطراد معدلات الأرباح فى دورة نشاط تسمح بتراجع نسبة الأجور / الدخل فى اتجاه التشغيل الكامل.

٣ – إن القبول بزيادة الدخل الفردى كمعيار للتنمية من ناحية، وبانتفاء كل أشكال البطالة (ما عدا البطالة الإرادية) كهدف للتنمية من ناحية أخرى، يقود إلى التأويل التالى:

أ – زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى يعنى أن معدل نمو الناتج القومى الحقيقى (م) يتفوق على معدل نمو السكان (س).

ب – وحيث إن معدل نمو الناتج الزراعى – ووفقا لتحليل المدرسة

الكلاسيكية – يعادل الصفر، بينما يزداد الناتج الصناعى بمعدل يعادل (ن + و)، حيث:

ن = حجم البطالة المقنعة الزراعية / حجم العمالة الصناعية = معدل نمو عرض العمل الصناعى

و = معدل التغير فى الإنتاجية المتوسطة للعمل الصناعى فإن:

ن + و = م > س.

جـ – وبافتراض أن (و) تعادل الصفر عند مستوى التشغيل الكامل وانتفاء البطالة، فإن: ن = م > س، أى إن معيار التنمية يمكن إعادة التعبير عنه باعتباره تفوق معدل نمو الناتج القومى الحقيقى على معدل نمو السكان، بشرط تكافؤ الأول مع معدل نمو عرض العمل.

هذه التضمينات التحليلية التى تحتملها مداخلات المدرسة الكلاسيكية، كانت بالفعل هى نقاط الارتكاز التى دارت حولها التفرعات النظرية فى فكر التنمية خلال العقدين الخمسينى والستينى، وحملت هذه التفرعات عدة توقعات تمثلت أساساً فى نظرية النمو غير المتوازن وفى نماذج النمو المتوازن.

ثالثا: نظرية النمو غير المتوازن: إرهاصات التنمية الزراعية الرأسية:

لقد بدأت نظرية النمو غير المتوازن لهيرشمان[(١٧)]، من حيث انتهت المدرسة الكلاسيكية، فإذا كانت هذه الأخيرة قد انتهت إلى التشغيل الكامل والرهان على الاستثمار فى القطاع الصناعى وإلى محدودية دور القطاع الزراعى فى تطوير مراحل التنمية، فإن إطلاق حافز النمو غير المتوازن يصبح هو المخرج لاستمرار عملية التنمية، حيث تزداد معدلات النمو فى القطاع الصناعى (عبر فقرات سلسلته الطولية والعرضية) بشكل متسارع يسمح بـ:

أ – إعادة تعديل معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية، وبالتالى إمكانية إحداث تراكم رأسمالى داخل القطاع الزراعى كمقدمة للتنمية الزراعية الرأسية.

ب – استيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية فى النشاط الصناعى (وهذا الجزء لن يمثل البطالة المقنعة فقط ولكنه سوف يمثل أيضا فائض العمل الزراعى)، ومن ثم يتحول القطاع الزراعى إلى قطاع محدث يسلك وفقا لقوانين الحركة الرأسمالية.

وعلى المستوى التكتيكى فإن هيرشمان افترض:

أ – اتجاه نسبة رأس المال / العمل فى القطاع الصناعى إلى الارتفاع بشكل منتظم.

ب – إن اتجاه معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية، سوف يرفع من معدل ربح رأس المال الزرعى، وبالتالى فإن القطاع الزراعى سوف يعرف تدفقات رأسمالية تقود بدورها إلى زيادة الناتج الزراعى بمعدلات موجبة عبر الزمن فى ظل تنمية زراعية رأسية.

١ / ٣ - خفض حجم العمالة الزراعية : شرط مسبق للتنمية الزراعية الرأسية :

وهكذا فإن نظرية هيرشمان ألمحت إلى زيادة متوسط إنتاجية عناصر الإنتاج كأحد معايير التنمية، ولكنها ظلت أسيرة للفرض الكلاسيكى الخاص بإخضاع النشاط الزراعى لدالة إنتاجية متناقصة الغلة، ومن هنا . . فلقد افترضت أن خفض حجم العمالة الزراعية هو أحد شروط التنمية الزراعية الرأسية، وهى الفرضية التى عززها كل من CLARK[١٨] و FERROUX[١٩]، فلقد أكد الأول على ضرورة خفض الحجم المطلق للعمالة الزراعية، بينما خلص الثانى إلى أن التنمية الاقتصادية فى حاجة إلى قطاع قائد يلعب دور القاطرة من خلال تحقيق معدلات نمو متزايدة للناتج وإنتاجية متوسطة متنامية للعمل، وهذا القطاع بالضرورة هو القطاع الصناعى الذى يقبل بدالة إنتاجية متزايدة الغلة، وليس القطاع الزراعى الذى يخضع لدالة إنتاجية متناقصة الغلة وبالتالى لابد من خفض حجم عمالته ترادفا مع نمو التراكم الرأسمالى داخله.

وبالإجمال، فلقد كانت نظرية النمو غير المتوازن، هى محاولة لإدارة عملية التنمية من خلال إحداث فروق عمدية بين معدلات نمو مفردات الإنشاء الاقتصادى، كما اعتمدت النظرية على دوال إنتاجية متزايدة ومتناقصة الغلة ولم تعتمد على دوال إنتاجية محايدة، كما أنها اقتربت بمدخل تحليلى من التنمية الزراعية الرأسية، إلا أنها أخضعتها لفترة حضانة زمنية (ن)، وفقًا للدالة التالية :

التنمية الزراعية الرأسية = د (التنمية الصناعية) ت

ت + ن

٢ / ٣ - الكينزيون المحدثون : فى نقد النظرية

نظرية النمو غير المتوازن لم تلق قبولاً لدى الجيل الثانى من الكينزيين المحدثين، وكانت أبرز انتقاداتهم تقول :

١ - أن النمو غير المتوازن قد يمثل عنصرا تحريضيا لزيادة معدل النمو السكانى فى المدى الطويل، وكانت حجتهم هى دراسة BUQUET[٢٠] والتى افترضت أن السكان سوف يتزايدون بمعدلات متنامية طالما أن لديهم توقعات بأن متوسط الدخل الفردى الحقيقى سوف يواصل ارتفاعه بمعدلات متزايدة، ووفقًا لتقديرات الكينزيين المحدثين - آنذاك - فإن معدلات نمو عرض العمل بدورها سوف تزداد أسيا (كرد فعل للزيادة السكانية) بإيقاع متسارع قد يخلف ورائه معدلات نمو رأس المال، ويحول بالتالى دون زيادة نسبة رأس المال / العمل فى القطاع الصناعى.

٢ - إن المدى الطويل سوف يقبل بدالة إنتاجية محايدة السعة، أو على حد تعبير BARRE «فى المدى الطويل، فإن علينا أن نقبل بمعدلات نمو متماثلة ومتزامنة لعناصر الإنتاج وحجم الناتج»[٢١].

٣ - إن الخفض المطلق لحجم العمالة الزراعية بهدف إنجاز التنمية الزراعية

الرأسية، يبدو محكومًا بحدود مقيدة لا يمكن تجاوزها، وبالتالى فلا يمكن الرهان عليه فى المدى الطويل ولكن يمكن الرهان - فى المقابل - على الانخفاض النسبى لمعامل رأس المال الزراعى فى مقابل معامل رأس المال الصناعى.

وترتيبا على هذه الانتقادات، فلقد صاغ الكينزيون المحدثون نماذج النمو المتوازن، وكانت أبرز هذه النماذج هى نموذج DOMAR ونموذج HOARROD ونموذج KALDOR.

رابعا: نماذج النمو المتوازن والتنمية الزراعية: تأويلات تحليلية:

هناك خط صلة يربط بين نماذج النمو المتوازن من ناحية، والمدرسة الكلاسيكية للتنمية من ناحية أخرى، فهم ينسحبون اتفاقًا إلى:

١ - أن التنمية دالة للاستثمار.

٢ - أن زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى هو معيار التنمية كما أن نفى البطالة هو أحد أهم أهدافها، ومن ثم فإن معدل نمو الناتج القومى لابد وأن يتفوق على معدل نمو السكان، بشرط أن يتعادل الأول مع معدل نمو عرض العمل.

٤/١ - النماذج الثلاثة: صيغة حسابية واحدة

فى حقيقة الأمر، فإن نموذج DOMAR ونموذج HOARROD ونموذج KALDOR هم ثلاثة أوجه لعملة واحدة من زاوية الصيغة الحسابية على الرغم من اختلاف التعبير الرياضى فيما بينهم (حيث التعبير الرياضى لدى KALDOR هو أكثرهم تعقيداً).

وبالنسبة لـ DOMAR[٢٢] فإن شرط النمو المتوازن هو:

معدل نمو الدخل = معدل نمو الاستثمار = معدل نمو عرض العمل

وبالنسبة لـ HOARROD[٢٣] فإن شرط النمو المتوازن هو:

$$\text{معدل نمو الدخل} = \text{معدل نمو عرض العمل} = \frac{\text{معدل الادخار}}{\text{المعامل الحدى لرأس المال}}$$

وبالنسبة لـ KALDOR[٢٤] فإن شرط التوازن هو:

$$\text{ف} = \frac{\text{ع} - \text{ب} / \text{ح}}{\text{أ} - \text{ب}}$$

حيث:

ف = معدل ربح رأس المال.

ع = معدل نمو الدخل = معدل نمو عرض العمل.

ب = الميل المتوسط للادخار لدى العمال.

أ = الميل المتوسط للادخار لدى الفئات غير العمالية.

ح = المعامل الحدى لرأس المال.

ولأن صيغة DOMAR هي الصيغة الأقل تركيبًا والأكثر مباشرة، فلسوف يتم إحالة الصيغ الأخرى إليها للبرهنة على أن النماذج الثلاثة هي – حسابيا – مجرد صيغة واحدة.

وبافتراض الرموز التالية (خ = الدخل الحقيقي، ع = عرض العمل، س = رأس المال، د = الادخار، ث = الاستثمار) فإن معادلة HOARROD يمكن إعادة كتابتها هكذا:

Δخ / خ = د / خ × Δ خ / ث (باعتبار أن : د = ث)

أو

Δ خ / خ = ث / خ × خ / س

وبالتالي:

Δ خ / خ = ث / ث = معدل نمو الاستثمار

وحيث إن نماذج النمو المتوازن تفترض ثبات نسبة رأس المال / العمل، فإن معدل نمو عرض العمل سوف يتعادل بالضرورة مع معدل نمو الاستثمار، لتتطابق بالتالي صيغة HOARROD مع صيغة DOMAR.

وعلى نحو موازٍ، فإن صيغة كالدور يمكن إعادة كتابتها هكذا:

د / خ = ب (خ – ر / خ) + أ (ر / خ)

حيث : د = الإدخار، ر = الأرباح

ومن ثم:

د / خ = ب (١ – ر / خ) + أ (ر / خ)

أو:

د / خ = ب – (ب) (ر / خ) + أ (ر / خ)

= ب + (ر / خ) (أ – ب)

وحيث إن:

ر / خ = ر / س × س / خ

فإن:

د / خ = ب + (ر / س × س / خ) (أ – ب)

ومن ثم:

د / خ × خ / س = ب / ح + (ر / س) (أ – ب)

واحتكامًا إلى فروض نماذج النمو المتوازن، فإن:

د / خ × خ / س = معدل نمو الدخل = معدل نمو الاستثمار = معدل نمو عرض العمل = ع

وبالتالي:

ع = ب / ح + (ر / س) (أ – ب)

أو:

ر/س = [ع – (ب/ ح)]/ (أ – ب)

وهكذا فإن معادلة KALDOR ليست فى النهاية إلا صيغة رياضية مركبة تنطوى على شرط التوازن نفسه لدى DOMAR.

٢ / ٤ – النتائج التطبيقية: الآثار السلبية على التنمية الزراعية

هذه التأويلات الحسابية للنماذج الثلاثة ليست لها قيمة فى حد ذاتها من منظور فكر التنمية، فكل قيمتها تكمن فى التأكيد على أن النمو المتوازن يعنى تماثل معدلات الدخل والاستثمار وعرض العمل فى ظل التشغيل الكامل، ولكن أهميتها من منظور التنمية تكمن فى:

١ – التصريحات الرقمية التى جاءت فى دراسة هارود.

٢ – النتائج الفعلية التى ترتبت على السياسات التى استلهمت نموذج هارود – دومار، وخاصة النتائج التى شهدها القطاع الزراعى.

٣ – التأويلات التحليلية لنموذج كالدور والتى تربط بين التضخم والتنمية الزراعية.

وفى دراسته قدر هارود أن معدل الاستثمار ينبغى أن يقترب من حولى ١٥٪، فى حين أن المعامل الحدى لرأس المال يعادل حوالى ٣، وبالتالى فإن معدل النمو المرغوب للدخل يؤول إلى ٥٪ (١٥٪ × ٣/١)، وهو نفس معدل نمو عرض العمل فى إطار الضوابط الديموجرافية – الاجتماعية، فإذا قبلنا بالتقديرات الديموجرفية التى حملتها الإحصائيات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، وبمقتضاها فإن سكان العالم سوف يتضاعفون خلال ٢٥ عامًا، فإن معدل النمو الديموجرافى سوف يقترب من حوالى ٢٫٧٪، – ليقفز – تباعًا – معدل نمو عرض العمل إلى حوالى ٥٪.

وبالتالى فإن التصريحات الرقمية لهارود تقود إلى الاستنتاجين التاليين:

١ – أن نماذج النمو المتوازن تستهدف زيادة متوسطة الدخل الفردى الحقيقى بحوالى ٢٫٢٪ سنويا [= (١٫٠٥ / ١٫٠٢٧) – ١].

٢ – ومن ثم فهى تستهدف مضاعفة الدخل الفردى الحقيقى خلال ثلاثين عامًا.

وبالفعل، فلقد أعلنت الأمم المتحدة فى القرار رقم ١٧١٩٠ والذى أتخذته فى ديسمبر ١٩٦١، أن هدف التنمية هو الوصول بمعدل نمو الدخل القرمى إلى حوالي ٥٪ سنويا، كما رصدت إحصائيات الأمم المتحدة متوسط معدل نمو الدخل الفردى الحقيقى فى العالم الثالث بحوالى ٢٫٢٪ [٢٥]، وجاءت دراسات لاحقة مثل دراسة BIROGH[٢٦] ودراسة MORAFITZ[٢٧] لتؤكد على أن بعض دول العالم الثالث قد استطاعت أن تضاعف الدخل القومى الحقيقى خلال ثلاثين عامًا وهو ما يمثل – بالنسبة لها – إنجازا كبيرا

على طريق التنمية.

إلا أن النتائج التطبيقية للنموذج جاءت بانعكاسات سلبية على التنمية الزراعية فى إطار العلاقات القطاعية الزراعية - الصناعية، فمعدل نمو عرض العمل الصناعى تجاوز - عمليا - حد الـ ٥٪ بإضافة العمالة الزراعية النازحة من الريف ليقفز فى المتوسط إلى حوالى ٧٪، بينما اقترب المعامل الحدى لرأس المال الصناعى إلى حوالى ٣,٨، وهكذا فإن رفع معدل نمو الدخل الصناعى إلى حوالى ٧٪، يقتضى - حسابيا - رفع معدل الاستثمار الصناعى (الاستثمار الصناعى / الدخل الصناعى) إلى حوالى ٢٧٪ وعلى الجانب الآخر، فإن معدل نمو عرض العمل الزراعى سوف يكون بالضرورة أقل من ٥٪ وفى المتوسط العام فلقد بلغ حوالى ٣٪، وباعتبار أن المعامل الحدى لرأس المال الزراعى يقترب من حوالى ٢,٨٪، فإن معدل الاستثمار الزراعى يتراجع إلى حوالى ٨٪ فقط.

وهكذا انتهت تطبيقات النموذج إلى التأثير سلبا على التنمية الزراعية من خلال:

١ - إعادة توزيع الاستثمارات لغير صالح قطاع الزراعة.

٢ - نمو الناتج الزراعى بمعدل يكافىء تقريبا معدل نمو السكان.

٣ - زيادة متوسط الدخل الفردى للسكان الزراعيين بمعدل يقترب من حوالى ١,٣٪ (وهو معدل أقل من معدل النمو المقرر لمتوسط الدخل على المستوى القومى والذى يعادل حوالى ٢,٢٪).

ولقد جاءت الإحصائيات والدراسات لتؤكد هذه النتائج المعاكسة، فلم يتجاوز متوسط نسبة الاستثمار الزراعى / الاستثمار الكلى فى بلدان العالم الثالث حوالى ١٢,٣٪ فى مقابل حوالى ٤٥٪ للاستثمار الصناعى(٢٨)، وظل معدل نمو الناتج الزراعى متأرجحا فى المتوسط العام حول ٣٪ فى هذه البلدان لتزداد وارداتها الزراعية بحوالى ٥٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٤ - ١٩٧٩(٢٩)، وفى الوقت نفسه اتسعت الهوة بين متوسط الدخول فى المناطق الحضرية والمناطق الريفية.

هذه الحلقة المفرغة التى قاد نموذج هارود - دومار التنمية الزراعية إليها، تتأصل - أكثر فأكثر - من خلال التأويلات التحليلية لنموذج كالدور، فالنموذج يفترض أن الميل المتوسط للادخار لدى العمال هو قيمة أكبر من الصفر، ولكن لأن الأجر الفعلى فى القطاع الزراعى يقترب من أجر الكفاف، فإن الميل المتوسط للادخار لدى العمال الزراعيين يؤول بدوره إلى الصفر، وتؤول معه معادلة النموذج فى القطاع الزراعى إلى الصيغة التالية: ع= (ف) (أ)

[حيث: ع = معدل نمو الناتج الزراعى، ف = $\frac{\text{الربح}}{\text{رأس المال}}$ ، أ = الميل المتوسط للادخار لدى الفئات غير العمالية]، وبافتراض أن: ف= سعر الفائدة عند

مستوى التوازن، فإن ارتفاع سعر الفائدة سوف يؤثر إيجابا على معدل الناتج الزراعي بأكثر مما يؤثر على معدل نمو الناتج الصناعي.. والعكس صحيح، أي إن التنمية الزراعية لدى كالدور تنتعش نسبيا في إطار التضخم.

إلا أن التضخم المغذى للتنمية الزراعية لا يبدو أمرا ممكنا فى ظل سياسات تنمية تسعى إلى ترجيح الثقل النسبى للقطاع الصناعى وتنظيم سوق العمل الصناعى من خلال تعاقدات تسمح بتثبيت الأجر الصناعى عند مستوى أعلى من أجر الكفاف، وهذه التعاقدات بدورها هى التى حالت - ضمن أسباب أخرى - دون استيعاب كل العمالة الوافدة من القطاع الزراعى لأن سوق العمل الصناعى فى البلدان النامية اتسم - وكما لاحظ MORAFITZ فى دراسته(٣٠) - بعدم مرونة الأجر، وهكذا اقتربت تجارب التنمية التى استلهمت نماذج النمو المتوازن من أزمتها، فلقد تم التضحية بالتنمية الزراعية، بينما تشكلت بؤر البطالة والفقر فى المناطق الريفية والحضرية على السواء، وبدا القطاع الصناعى عاجزا عن تحقيق التشغيل الكامل لقوة عرض العمل، وفى رد فعل موازٍ فى السبعينيات برزت نظرية التنمية المستقلة أو استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية.

خامسا: استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية: مراجعات فى فكر التنمية الزراعية:

بادىء ذى بدء، فإن استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية لم تكن مقطوعة الصلة بالميراث السابق لفكر التنمية، فلقد رادفت بين التنمية والنمو المتسارع (وكان هذا الترادف صريحًا فى كتابات BETTELHEIM)(٣١)، كما أنها أقرت بتجاوز معدل نمو الدخل الحقيقى لمعدل نمو السكان كمعيار ضرورى للتنمية، ولكنها أضافت إلى التنمية معيارين آخرين:

١ - رفع مستوى المعيشة لمجموع السكان.

٢ - زيادة إنتاجية العمل بمعدلات متنامية.

١ / ٥ - التنمية الزراعية: قضايا المراجعة:

كلا المعياران السابقان يلتحمان مباشرة بالقطاع الزراعى، فرفع مستوى المعيشة لمجموع السكان بتلبية احتياجاتهم الأساسية يعنى ضرورة تفوق معدل نمو الناتج الزراعى على معدل نمو السكان (على عكس التضمينات التحليلية لنماذج النمو المتوازن)، كما أن زيادة إنتاجية العمل يعنى - زراعيا - مزيد من التكثيف الرأسمالى فى القطاع الزراعى دون الحاجة إلى نقل العمالة الزراعية إلى خارج القطاع، وبتعبير آخر فإن استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية تقبل بالتنمية الزراعية الرأسية دون الشرط المسبق لهيرشمان وكلارك والذى ينسحب إلى ضرورة خفض حجم العمالة الزراعية.

وفى خط موازٍ، فلقد ساهمت استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية فى طرح قضايا أخرى، مثل:

أ - بلورة قراءة جديدة للعلاقة بين الاستثمار والاستهلاك وبالذات فى

القطاع الزراعى.

ب - بلورة قضية الفقر فى المناطق الريفية والتى صاحبت تجارب التنمية.

جـ - إعادة اكتشاف مفهوم التنمية الريفية من خلال المزاوجة بين البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى للتنمية، فى اتجاه رفع معدلات استهلاك الخدمات الاجتماعية (الصحة، التعليم، المواصلات....) للسكان الريفيين.

والقضية الأخيرة تستحق التفرد بملاحظة خاصة، فلقد كان لمفهوم التنمية المحلية/ الريفية أولوية السبق فى الأدبيات الدولية، ففى أغسطس ١٩٤٨ وفى مؤتمر كامبردج للتنمية جاء التعريف التالى للتنمية المحلية «التنمية المحلية هى حركة تستهدف تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع المحلى بقوة دفع المساهمات الإيجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرات منه بقدر المستطاع، فإذا لم تبرز هذه المبادرات تلقائيا، فالضرورة تقتضى - عندئذ - الاستعانة بالأساليب المنهجية العلمية لاستنفارها بطريقة تحقق الاستجابة الفعالة لهذه الحركة»، ثم أعقبه فى عام ١٩٥٥ تعريف للأمم المتحدة يقول «تنمية المجتمع المحلى هى العملية المخططة لخلق ظروف التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى المجتمع عن طريق مشاركة الأهالى إيجابيا فى هذه العملية والاعتماد الكامل على مبادرة الأهالى».

ولقد توارى مفهوم التنمية المحلية (والذى يتضمن التنمية الريفية) خلال السياق التاريخى لتجارب التنمية، حتى قامت استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية بإعادة اكتشافه، وعبر عملية إعادة الاكتشاف برزت مجددا أهمية الجهود التى يبذلها الأهالى فى عملية التنمية.

٢ / ٥ - التنمية الزراعية: مصادر جديدة للاستثمار الزراعى

الجهود التى يبذلها الأهالى فى عملية التنمية المحلية/ الريفية هى إرهاصات مبكرة لإعادة قراءة مفهومى الاستهلاك والاستثمار بعيدا عن الفصل التحكمى بينهما وبالذات فى قطاع الزراعة، فهذه الجهود تبدو وكأنها استثمار عينى ذاتى لا يتم إدراجه فى الإحصائيات الرسمية للاستثمارات الزراعية، وبالتالى فإنها تسمح - عمليا - برفع حجم الاستثمارات الفعلية فى القطاع الزراعى إلى مستوى يفوق حجم الاستثمارات الرسمية، وفى الوقت نفسه فإن الاتفاق على تلبية الاحتياجات الأساسية للعمال (تغذويا واجتماعيا) يمكن التعامل معه كإنفاق استثمارى على الرغم من أنه يدرج - أكاديميا - فى خانة الإنفاق الاستهلاكى، لأنه وكما لاحظ MYRDAL يقود إلى زيادة إنتاجية العمال(٣٢) تماما مثل أى استثمار آخر، وهى ملاحظة تبناها - فيما بعد - البنك الدولى من خلال عدة أوراق عمل(٣٣)، وهكذا بدت استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية وكأنها تعيد اكتشاف مصادر جديدة للاستثمار لكسر حلقة الفقر وبالذات فى القطاع الزراعى، لتتوج بذلك جهدها فى المرافعة ضد واقع الفقر

وعلاقته بالتنمية الزراعية، وفى صدى المرافعة جاءت كتابات LITON والتى قرر فيها أن الفقر – وبعد ثلاثة عقود من التنمية – هو ظاهرة ريفية(٣٤)، وفى توقيت متزامن، اعترف البنك الدولى بأن حوالى ٨٥٪ من الفقراء يعيشون فى الريف(٣٥).

وفى كلمة أخيرة، فلقد كان لاستراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية إسهاماتها الإيجابية على مستوى فكر التنمية، ولكنها لم تصمد كإجراء تطبيقى فى الواقع العملى لعدة أسباب، من بينها:

١ – إن مفهوم الاحتياجات الأساسية هو مفهوم واسع وغير محدد، فما هى المقننات المعيارية لهذه الاحتياجات والتى يمكن الاحتكام إليها!!!، وهى مشكلة اعترف بها أحد أنصار هذه الاستراتيجية وهو محجوب الحق(٣٦).

٢ – إن محاولة الاستراتيجية لإعادة اكتشاف مصادر جديدة للاستثمارات (وخاصة فى القطاع الزراعى) قد دفع ببعض أنصارها إلى الدعوة لقطيعة بين اقتصاديات بلدان العالم الثالث والاقتصاد العالمى، هى دعوة يوتوبية وغير واقعية فى ظل مستجدات ومتغيرات معاصرة(٣٧).

٣ – إن الاستراتيجية راهنت بشدة على النتائج التكنيكية للثورة الخضراء، دون أن تعير اهتماما كافيا لشروطها الاقتصادية والاجتماعية (وهو موضوع سوف نعود إليه لاحقًا).

سادسًا: التنمية الزراعية: أزمة الثمانينيات

لقد توارت استراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية، ولكن القضايا التى أثارتها، وفى مقدمتها قضية الفقر لم تطوى ملفاتها، ففى بداية الثمانينيات كان هناك تقرير للجنة قضايا التنمية الدولية، والتى رأسها فيلى براندت مستشار ألمانيا الاتحادية الأسبق، وجاء فى التقرير «أن الإسراع فى النمو الاقتصادى لبلدان العالم الثالث طيلة ثلاثة عقود، لم يكن فاعلا – بما يكفى – لاجتثاث ظاهرة الفقر، وخاصة فى المناطق الريفية»(٣٨)، ومن جانبها.. اعترفت تقارير منظمة العمل الدولية بأن التنمية الزراعية فى الفلبين – على سبيل المثال – قد صاحبها انخفاض متوسط الدخل الفردى لأفقر ٢٠٪ من الأسر بحوالى ١٠٪، بينما صاحب التنمية الزراعية فى السلفادور انخفاض متوسط الدخل الفردى الحقيقى لحوالى ٤٢٪ من السكان الزراعيين، وكان WALLIA(٣٩) أكثر دقة وهو يقول إن ثبات متوسط نصيب الفرد على المستوى القومى من الناتج الزراعى يقود بالضرورة إلى إفقار نسبة محسوسة من السكان الريفيين (وهو بذلك يوجه انتقادا صريحا لتجارب التنمية التى استلهمت نماذج النمو المتوازن).

١ / ٦ – التنمية والفقر فى المناطق الريفية: مراجعات أولية

فى حقيقة الأمر، فإن قضية التنمية وإعادة توزيع الدخل لم تكن بعيدة عن اهتمام أدبيات التنمية ومنذ منتصف الخمسينيات، ففى عام ١٩٥٥ كتب

KUZENTS يقول «إن دخول أفقر ٢٠ - ٤٠٪ من السكان سوف تنخفض فى المراحل الأولى للتنمية، ثم تعاود الارتفاع بعد ذلك»(٤٠)، وهو ما عرف بقانون KUZENTS، وفى الستينيات كتب MOURISON مؤيدا لفرضية مؤداها أن التنمية لا تقود بالضرورة إلى عدالة توزيع الدخل وخاصة فى القطاع الزراعى(٤١).

وفى السبعينيات ومع الاقتراب من أزمة التنمية، عاود بعض الاقتصاديين اهتمامهم بقانون KUZENTS وأثبتت دراسة MOURIS(٤٢) ومن بعدها دراسة SOURKIN(٤٣) أن سياسات التنمية فى العالم الثالث قد قادت - بالفعل - إلى الانخفاض النسبى فى دخول أدنى الفئات الاجتماعية وبالذات فى الريف.

وفى الواقع، فإن التنمية والفقر (وبالذات فى القطاع الزراعى) باتت هى القضية الحاكمة فى مداولات فكر التنمية، وكان القضاء على الفقر وفى ضوء التحليلات الخلفية التى قدمناها لنظريات ونماذج التنمية تجزم بأنه هدف بعيد المنال، طالما أن معدل نمو متوسط الدخل الفردى فى الريف أقل منه فى الحضر، فعلى مدى العقود الثلاثة للتنمية كان معدل نمو الدخل الفردى فى المناطق الحضرية لبلدان العالم الثالث يبلغ حوالى ٢٫٧٪ فى المتوسط العام، بينما لم يتجاوز المعدل فى المناطق الريفية حوالى ١٫٧٪، لتتدهور النسبة بين متوسط الدخل الريفى ومتوسط الدخل الحضرى بحوالى ٣٣٪، وكان على أدنى الفئات الاجتماعية فى الريف أن تدفع تكلفة هذا التدهور بالبقاء فى مصيدة الفقر.

٢ / ٦ - الفقر والتدهور البيئى: مقدمة إلى نظرية التنمية المتواصلة

لقد فجرت قضية الفقر (وخاصة فى القطاع الزراعى) ثلاث مسائل محورية فى ملف التنمية الزراعية:

١ - الانفجار السكانى وخاصة فى الريف.

٢ - تدهور التربة الزراعية.

٣ - الثورة الخضراء ومدخلاتها الاقتصادية والاجتماعية.

لم تكن المسألة الديموجرافية بعيدة عن اهتمام فكر التنمية ونظرياته، ففى نماذج النمو المتوازن التى قادها الكينزيون المحدثون تحددت معدلات النمو بدءا من تحديد معدل نمو عرض العمل والذى بدوره يسلك كدالة لمعدل النمو السكانى، كما أن دراسات عديدة عمدت إلى التعامل مع النمو السكانى كإحدى الفعاليات المولدة للتنمية فالنمو السكانى يمد سوق العمل بأفراد جدد يضيفون إلى الناتج القومى، كما أنه فى الوقت نفسه يعزز سوق السلع والخدمات بمستهلكين جدد يزداد بهم رقم الطلب الإجمالى، وكانت هذه الدراسات مبكرة فى الأربعينيات والخمسينيات وقادها FROMONT(٤٤)، THOMAS(٤٥)، SAUVY(٤٦).

ولقد بدأت سياسات التنمية بتوقعات لمعدل النمو السكانى تأخذه إلى حوالى ٢,٧٪، وكان هدف مضاعفة الدخل خلال ثلاثين عاماً يفترض ضمنا أن يتقلص المعدل مع ارتفاع مستوى المعيشة إلى حوالى ١,٣٪ فى نهاية الفترة (وهو المعدل السائد فى بلدان العالم المتقدم)، ولكن الثمانينيات جاءت مخيبة للتوقعات، فلم ينخفض معدل النمو الديموجرافى إلا إلى حوالى ٢,٤٪ فى المتوسط العام، بينما ارتفع المعدل إلى حوالى ٣٪ فى المناطق الريفية – وفقًا للإحصائيات الدولية المنشورة – على الرغم من التوسع فى برامج تنظيم الأسرة وانتشارها، وكان رد الفعل لدى البعض تشاؤميا مثل FRIGA(٤٧)، وكان مبرر تشاؤمه أن اقتصاديات العالم المتقدم قد دخلت مرحلة الركود النسبى وسوف يؤثر ذلك سلبا على البلدان النامية، ويحول بينها وبين تحقيق معدلات نمو عالية تواكب معدلات نموها الديموجرافى، بينما كان البعض الآخر أكثر دقة فى تحليل الموقف مثل FAROQI(٤٨)، RICH(٤٩)، واللذين قررا صراحة أن التنمية وليست برامج تنظيم الأسرة هى التى تقود إلى خفض معدلات النمو السكانى.

فالفقر والذى تعمقت جذوره فى المناطق الريفية بصفة خاصة هو الذى يدفع فى مداه بموجات الانفجار السكانى ويحرض على سلوك إنجابى مفرط يتصاعد بمعدل النمو الديموجرافى إلى حوالى ٣٪ ويقود بدوره إلى تدمير البيئة الزراعية.

ومع استشراء ظاهرة الفقر وتصاعد معدلات النمو السكانى فى المناطق الريفية لجأ البعض إلى الاستغلال الجائر للتربة الزراعية، فى محاولة لتوليد دخول تلبى إحتياجاتهم، ولقد قاد تدهور التربة ووفقاً لتقديرات منظمة الفاو إلى تعرية حوالى ٢٠٪، ٣٠٪،٣٥٪ من الأراضى المزروعة فى أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا على التوالى، كما أن الزيادة فى ملوحة التربة وفى قلويتها سببت خسارة سنوية مقدارها حوالى ٠,٢٪ من المساحة المروية فى العالم الثالث (٥٠).

وفى الوقت نفسه وتحت ضغط هجرة السكان الريفيين إلى المدن هرباً من الفقر، فإن التوسع الحضرى يستقطع حوالى ٠,٥٪ سنوياً من المساحة الزراعية المروية فى العالم الثالث، وفى تقديرات أحد تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة فإن العالم الثالث سوف يفقد حوالى ثلثى مساحته القابلة للزراعة فى منتصف القرن القادم، إذا استمر تدهور التربة بهذه السرعة (٥١).

كل هذه المعطيات فتحت الطريق أمام نظرية جديدة فى التنمية الزراعية وهى نظرية التنمية المتواصلة والتى عرفها تقرير «مستقبلنا المشترك» بأنها «التنمية التى تلبى احتياجات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المقبلة فى تلبية احتياجاتهم»(٥٢).

وبقراءة ما بين السطور، فإن هذه النظرية تمثل انقلاباً فى فكر التنمية الزراعية، فكل من قبلها أعطى اهتماماً للاستثمار الزراعى كفاعل ديناميكى فى

دولاب التنمية الزراعية، وافترض – ضمناً – أن التدهور فى التربة يمكن تعويضه بمزيد من الاستثمارات (الأسمدة، تحسين وسائل الرى والصرف، . . . إلخ)؛ ولكن هذه النظرية تضع حداً لكفاءة التعويض الرأسمالى، فالمزيد من الاستثمارات – وكما جاء فى التقرير – قد لا يستطيع تعويض تدهور التربة عند الأوضاع الحرجة، فضلاً عن أن التنمية الزراعية الرأسية – ووفقاً لتقديرات التقرير – لن تقدر فى المدى الطويل على موازنة الأثر السلبى لانكماش الرقعة المزروعة على الناتج الزراعى، وبالتالى فإن الأجيال القادمة سوف تجد نفسها فى موقف صعب قد يأخذها – وتحت إملاء الاضطرار – إلى سياسات تقود إلى مزيد من التدهور فى التربة الزراعية.

وهكذا. . فإن وصف «المتواصلة» الذى لحق بهذه النظرية، لا يعنى مجرد الحركة التنموية فى المدى الطويل، ولكنه يعنى – أيضاً – عدم الوصول إلى نقطة انحدارية يستحيل عندها الدفع بالتنمية الزراعية، ومن ثم. . فإن النظرية ألقت الضوء على:

أ – أن التنمية الزراعية هى قضية غير قابلة للإرجاء أو التأجيل، كما أن الشق الأفقى منها ينبغى إعادة الاهتمام به.

ب– إن مكافحة الفقر فى المناطق الريفية هو واحد من أهم أهداف التنمية الزراعية، باعتبار أن الفقر هو أحد أسباب تدمير البيئة، وبالتالى فإن مكافحته لا تعود مجرد خيار اجتماعى ولكنه خيار استراتيجي يرتبط – وعلى حد تعبير SACHS – بالمصير الإنسانى كله [٥٣].

٣ / ٦– الثورة الخضراء والتنمية الزراعية الرأسية: ارتباط إيجابى أم سلبى!

مكافحة الفقر وخاصة فى المناطق الريفية وحماية البيئة الزراعية كانا أملا تعلق بالثورة الخضراء والتى بشر بها البعض باعتبارها حلاً لوضعية الركود النسبى فى التنمية الزراعية، كما استلهمتها إستراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية كركيزة للتنمية المستقلة، ولكن نتائج الثورة الخضراء أحبطت الآمال. . فلم تقض على الفقر، بل وساهمت فى تعميق الفجوة بين الفقراء والأغنياء، إلا أن طرح التنمية الزراعية على رأس أولويات التنمية الاقتصادية بدءا من الثمانينيات يستدعى مراجعة تحليلية للثورة الخضراء فى إطارها الاقتصادى والاجتماعى.

ففى عام ١٩٤٢ شرعت حكومة المكسيك بالاشتراك مع مؤسسة روكفلر الأمريكية فى تنفيذ برنامج للبحوث الزراعية من خلال المركز الدولى لتحسين الذرة والقمح بالمكسيك، وخلص الجهد العلمى المشترك إلى استنباط سلالات غزيرة الإنتاج من القمح والذرة، وكانت هذه السلالات هى موضوع الثورة الخضراء التى تفجرت فى عام ١٩٦٠، وفى العام نفسه إنضمت مؤسسة روكفلر إلى مؤسسة فورد لإنشاء معهد بحوث الأرز الدولى فى الفلبين، وعرف الأرز هو

الأخر سلاسلات جديدة غزيرة الإنتاج.

لقد اتسمت هذه السلالات بقصر القامة والتى تمنحها القدرة على مقاومة الرياح والأمطار، كما أن سيقانها مستقيمة لا تنثني تحت ثقل الحمل الإضافى للسنابل، وهى فى الوقت نفسه غير حساسة – نسبياً – للتغير فى درجة الحرارة، إلا أن هذه السلالات تتطلب كمية كبيرة من الأسمدة، كما تتطلب تنظيماً دقيقاً ومنضبطًا للرى، ولأنها جاذبة للآفات الضارة فهى تقتضى نظماً للمكافحة، وكذا.. فهى بطبيعتها مستهلكة للطاقة (المياه والأسمدة والميكنة)، كما أنها تشترط وجود مزارع لإكثار بذور التقاوى.

هذه الخلفية التكنيكية عن الثورة الخضراء تفصح عن ثلاث مداخلات:

١– إن هذه الثورة تمثل أحد أشكال التنمية الزراعية الرأسية، فالاختبارات التجريبية كانت تؤكد زيادة إنتاجى هكتار القمح وهكتار الذرة بحوالى ٣٠٪، ١٠٠٪ على التوالى.

٢– إن هذه الثورة فى حاجة إلى تكلفة استثمارية عالية (تتمثل أساساً فى نظم الرى) وتكلفة تشغيل مرتفعة (تتمثل أساساً فى الأسمدة)، وبالتقريب النسبى فإن معدل زيادة التكاليف يكاد يعادل معدل زيادة الإنتاجية.

٣– أن هذه الثورة هى جزء من منظومة تكنولوجية كلية، ومن ثم فهى ليست وصفة سحرية.

ولذلك كله، جاءت الإحصائيات لتقول إن ٣٨٪ فقط من مساحة الأراضى المزروعة قمحاً فى العالم الثالث هى التى تغطيها السلالات غزيرة الإنتاج، فى مقابل ٢٦٪ فقط لسلالات الأرز الغزيرة الإنتاج، كما أن إنتاجية هكتار هذه السلالات الأخيرة فى جنوبى آسيا أدنى من مثيلتها فى شرق وجنوب – شرق آسيا، وفى الوقت نفسه تفاوتت معدلات نمو الناتج الزراعى المتولد من الثورة الخضراء من بلد لآخر خلال الفترة ١٩٦٥ / ١٩٧٥ (٦٪ فى تركيا، ٩٪ فى كولومبيا، ٢,٢٪ فى الهند، ٦٪ فى المكسيك) (٥٤).

ودفعت هذه الملاحظات البعض إلى القول بأن الثورة الخضراء تزيد الأغنياء ثراءً وتزيد الفقراء فقرا، فالأغنياء هم الذين يملكون الأراضى المروية بنظام محكم، كما أن قدراتهم المالية تسمح لهم بتمويل فواتير تكلفة التشغيل المرتفعة فى دورة إنتاج هذه السلالات، فوفقاً لتقديرات BROWN (٥٥)، فإن الإمكانيات المالية لصغار المزارعين فى آسيا لا توفر لهم إلا حوالى ١٢٪ فقط من قيمة المدخلات الضرورية لهذه السلالات.

وفى حقيقة الأمر، فإن الثورة الخضراء استبعدت بالفعل صغار المزارعين من محيط فعالياتها، ولكنها فى الوقت نفسه ساهمت فى رفع معدل نمو الناتج الزراعى إلى حوالى ٣٪ فى المتوسط العام لبلدان العالم الثالث فى الفترة

١٩٦٠ / ١٩٨٠، بدلاً من تدهوره إلى حوالى ١,٥٪، وبالتالى فلقد أنقذت بالفعل عدداً من بلدان العالم الثالث من تضاعف قيمة فاتورة وارداتها الزراعية، كما أنها تقدمت بالزراعة – فى العالم الثالث – خطوة على طريق التعامل مع الحزم التكنولوجية المركبة، وبالمثل.. فإنها شككت فى القانون الحديدى الذى حكم فكر التنمية الزراعية ومؤداه أن النشاط الزراعى يخضع بالحتم لمرحلة الغلة المتناقصة، فلقد أقامت علاقة طردية متجانسة بين رأس المال والناتج، وإن ظلت المشكلة المعلقة هى: دورها الغائب فى مكافحة الفقر!. وهى المشكلة التى تقود بالضرورة إلى إعادة قراءة المفاهيم الموروثة للتنمية الزراعية الرأسية والأفقية.

سابعاً - التنمية الزراعية الرأسية والأفقية: قراءة فى المفاهيم الموروثة:

إذا كانت التنمية الزراعية قد تصدرت أجندة أولويات التنمية الاقتصادية فى ظل موجة حديثة يقودها عديد من الاقتصاديين والذين يعترفون صراحة بأنه قد تم التضحية بالتنمية الزراعية خلال عقود التنمية فى العالم الثالث أو على حد تعبير PIVOT «لم يكن القطاع الزراعى فى الدول النامية هو الطفل المدلل فى سياسات التنمية، كما كان الحال فى الدول المتقدمة، ففى الأخيرة كان هناك دعم المنتجين، بينما فى الأولى ساد دعم المستهلكين» (٥٦).

إن المعالجات الحديثة لمفهوم التنمية الزراعية (الرأسية والأفقية) ليست مقطوعة الصلة بتراث التنمية ولكنها محاولة لتطوير هذا التراث استقراءً لأدوات تحليلية جديدة ومعايير قيمية مستجدة، وبالتالى فإن الضرورة المنهجية تقتضى إعادة قراءة التراث.

٧ / ١ – التنمية الزراعية الرأسية: المؤشرات التقليدية:

لقد ارتبطت التنمية الزراعية الرأسية فى تراث التنمية بزيادة إنتاجية الوحدة من الأرض عبر التكثيف الرأسمالى والتقدم التكنولوجى (٥٧)، بينما تراجع معيار زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى، لعدة أسباب، من بينها:

١– أن زيادة إنتاجية العمل الزراعى كانت قابلة للتحقق من خلال إعادة هيكلة العمل الزراعى (أى نقل حجم العمل الذى يعانى من البطالة المقنعة إلى خارج القطاع)، ولعل ذلك يفسر: لماذا لم يتطرق مؤسسو المدرسة الكلاسيكية للتنمية إلى الحديث فى نظرياتهم ومداخلاتهم عن تنمية زراعية رأسية، على الرغم من زيادة إنتاجية العمل الزراعى بعد التخفف من البطالة المقنعة الزراعية!!.

٢– أن فكر التنمية قد سلم بخضوع النشاط الزراعى لمرحلة الغلة المتناقصة، وبالتالى فإن الإنتاجية المتوسطة للعمل سوف تنزع بالضرورة إلى الانخفاض.

٣– إن الفكر النيوكلاسيكى الذى قبل بالتكثيف الرأسمالى الزراعى (أى زيادة نسبة رأس المال الزراعى / العمل الزراعى)، قد قبل – صراحة – بزيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى، ولكنه – فى الوقت نفسه – أخضع

العلاقة بين رأس المال الزراعى والناتج الزراعى لدالة طردية متناقصة، ليعاود تثبيت نسبة رأس المال / العمل عند المستوى الذى تتعادل فيه الإنتاجية الحدية لرأس المال مع سعر الفائدة، وبالتالى لا يعود هناك مجال لزيادة الإنتاجية المتوسطة العمل، ولا يبقى بعد ذلك إلا زيادة إنتاجية الأرض من خلال زيادة رأس المال والعمل بالنسبة نفسها، أى بإعمال مفعول نماذج النمو المتوازن، وهى الفكرة التى طرحها MUET (٥٩).

٤ – إن بعض الدعاوى النظرية ربطت التنمية الزراعية الرأسية بمفاهيم عن التحديث تحل فيها القوة الآلية بديلاً عن القوة العضلية مثل الدعاوى التى صاغهاMOORE، و LEVY(٦٠)، وبالتالى فإن زيادة إنتاجية العمل الزراعى قد تصبح معياراً خادعاً فى ظل انخفاض حجم العمالة الزراعية.

ولقد اعتمد تراث التنمية التعبير الفيزيقى لا التعبير النقدى كأداة لقياس الزيادة فى إنتاجية الأرض كمعيار للتنمية الزراعية الرأسية، فالمعيار يتحدد كمياً لا نقدياً، ولذلك فلقد اتسمت التنمية الزراعية الرأسية بثلاث خصائص:

١ – إنها لا تقود إلى زيادة الأسعار الزراعية بمعدل يفوق المتوسط العام لمعدل التضخم.

٢ – إنها تقبل بالتماثل بين معدل تغير أسعار المنتجات النهائية ومعدل تغير أسعار المكونات الرئيسية للتكاليف (٦١).

٣ – أنها تعيد تدوير دورة توزيع الدخل لغير صالح الريع ولغير صالح الأجور وفى اتجاه منحاز لرأس المال.

٢ / ٧ – التنمية الزراعية الأفقية: مؤثرات التحليل الريكاردى:

التنمية الزراعية الأفقية فى تراث التنمية هى معادل التوسع فى استصلاح واستزراع أراضٍ جديدة، (أى الإضافة الكمية إلى مساحة الرقعة المزروعة)، ولقد سلم تراث التنمية بالتحليل الريكاردى لهذا التوسع الأفقى فى الأراضى الجديدة، فهى أراضٍ أقل خصوبة من الأراضى القديمة وبالتالى فإن التزثير المباشر لهذا التوسع يتمثل فى:

١ – زيادة الناتج الزراعى الفيزيقى الكلى.

٢ – انخفاض متوسط الإنتاجية الفيزيقية للأرض.

٣ – ارتفاع الأسعار الزراعية وإعادة توزيع الدخل لصالح الريع.

٤ – زيادة القيمة النقدية للإنتاجية المتوسطة للأرض.

وفى المحصلة، فإن التنمية الزراعية الأفقية ترتبط بحالة تضخمية مشروطة بتفوق معدل نمو الأسعار الزراعية على المتوسط العام للتضخم، أى تشترط إعادة تعديل معدل التبادل لصالح السلع الزراعية.

ولذلك فإن بعض الاقتصاديين مثل GITTINGER(٦٢) يرجحون دائماً

التنمية الزراعية الرأسية على التنمية الزراعية الأفقية، تخوفاً من موجة التضخم في الأسعار الزراعية والتى تؤثر سلباً على سياسات التنمية برفع الأجور فى القطاع الصناعى، وكذا بانخفاض الطلب - نسبياً - على السلع والخدمات غير الزراعية، وبالمثل.. تخوفاً من زيادة الميل الحدى لتفضيل السيولة لدى الملاك الزراعيين فى ظل ارتفاع حصتهم من الدخل، بما يربك - وعلى حد تعبير MCCALLA(٦٣) - العلاقات السوقية، ولا يساعد على استقرارها.

ولقد تزامنت الدعوة إلى ترجيح خيار التنمية الزراعية الرأسية فى مواجهة خيار التنمية الزراعية الأفقية مع دورة الركود التى عبرها الاقتصاد العالمى منذ نهاية السبعينيات والتى فسرها ROSTOW(٦٤) باعتبارها دورة صاعدة تندفع بقوة ضغط ارتفاع اسعار المواد الأولية (بما فيها السلع الزراعية)، وبالتالى فإن الضرورة - من وجهة نظره - تلح على ضخ الاستثمارات فى قطاع المواد الأولية لخفض أسعارها، ولأن التنمية الزراعية الأفقية ترتبط بارتفاع الأسعار، فلقد استقر لدى بعض الاقتصاديين قناعة مبدئية بالتحفظ على التنمية الزراعية الأفقية انحيازا للتنمية الزراعية الرأسية.

وفى الوقت نفسه، فإن عدداً من الاقتصاديين مثل CLATZMAN(٦٥) أشار إلى القيود الفنية التى تواجه التنمية الأفقية وبالذات الندرة النسبية فى المياه والطاقة وتحت وطأة هذه القيود أشارت بعض تقديرات الفاو إلى أن أقصى تقدير لزيادة المساحة المزروعة فى منطقة مثل الشرق الأوسط لن يتجاوز حوالى ٥٣٪ من المساحة الحالية(٦٦)، إلا أن هذا التوسع سوف يكون باهظ التكاليف إلى حد لا يطاق.

ولعلنا نضيف أن أحد الأسباب التى استبقت التنمية الزراعية الأفقية بعيداً عن دائرة الاهتمام، أن ميكانيزمات التنمية فى العالم الثالث هبطت بمعدل نمو الناتج الزراعى إلى مستوى مماثل - تقريباً - لمعدل نمو السكان، وكانت التنمية الزراعية الرأسية كفيلة - وحدها - بتحقيق هذا المعدل.

٣ / ٧- المفاضلة بين التنمية الرأسية والتنمية الأفقية: اعتبارات مستجدة:

إن وجهات النظر التى انحازت ضد التنمية الزراعية الأفقية لم تعط اهتماماً لاعتبارين:

١- أن الأراضى الجديدة يمكن أن تشهد تنمية زراعية رأسية، بحيث يمكن أن تكشف هذه الأراضى عن مركب تنموى مزدوج، فى ظل تطورات تكنولوجية تعمد إلى تحييد التربة نسبياً.

٢- أن التوسع فى الأراضى الجديدة يصاحبه ما يمكن وصفه بمضاعف التنمية الأفقية، وهذا المضاعف يمكن تقديره هكذا:

أ- بافتراض أن التوسع العمرانى الحضرى يستقطع سنوياً حوالى ٠,٧٪ من الأراضى القديمة، وبالتالى فإن ٧٪ من الأراضى القديمة سوف يتم

استقطاعها خلال عشر سنوات.

ب- فإذا افترضنا أن هناك توسعًا أفقيًا بنسبة ٠,٥٪ من المساحة المزروعة سنويا، وأن هذا التوسع سوف يستقطب تجمعات سكانية جديدة ويحول بالتالى دون استقطاع الأراضى القديمة، فإن المساحة المزروعة سوف تزداد بالتالى بحوالى ١٠٥٪ خلال عشر سنوات.

جـ- ولكن بافتراض عدم وجود تنمية زراعية أفقية، فإن المساحة المزروعة سوف تتراجع إلى حوالى ٩٣٪ من الرقعة المبدئية خلال عشر سنوات.

د- وهكذا فإن التنمية الزراعية الأفقية لم تضف فقط حوالى ٥٪ إلى المساحة المزروعة، ولكنها أضافت عمليا حوالى ١٣٪ (= $\frac{١٠٥٪ - ٩٣٪}{٩٣٪}$) وبالتالى فإن مضاعف التنمية الزراعية الأفقية يقترب من حوالى ٢,٦ (= $\frac{١٣٪}{٥٪}$) هذا المضاعف يخصم بالتالى من التكلفة المحاسبية للتوسع الأفقى ويدفع بتكلفتها الاقتصادية إلى مستوى أقل، حيث يمكن ببساطة تقدير الأخيرة هكذا:

$$\text{التكلفة الاقتصادية للتوسع الأفقى} = \frac{\text{التكلفة المحاسبية للتوسع الأفقى}}{\text{مضاعف التنمية الأفقية}}$$

مضاعف التنمية الأفقية يحرض على التوسع فى الأراضى الجديدة، ولكن المحاذير الخاصة بإثارة موجات التضخم وإعادة توزيع الدخل الزراعى لصالح الريع تظل قائمة باحتمالاتها، فضلاً عن أن النتائج السلبية للتنمية الزراعية والتى تمخضت عنها عقود التنمية تبقى حاضرة بظلالها، وكرد فعل برزت فى نهاية الثمانينيات وأوائل التسعينيات اتجاهات حديثة تسعى إلى إعادة تشكيل مفهوم التنمية الزراعية ومعاييره عبر نظريات ورؤى تحليلية جديدة.

ثامناً- التنمية الزراعية: قراءة فى النظريات الحديثة:

النظريات الجديدة والتى احتلت موقعها منذ بداية التسعينيات وارتبطت بأسماء مثل BARRO, ROMER, LUCAS وآخرون، اهتمت كثيراً - وكافتتاحية أداء - بزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعى مع خفض معدل زيادة الأسعار الزراعية كمعيار أساسى للتنمية الزراعية.

٨/١- الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى: معيار الارتكاز:

أهمية زيادة الإنتاجية الحقيقية للعمل الزراعى كمعيار أساسى لتنمية الزراعية الرأسية، تعود بأسبابها إلى:

١- أن رفع مستوى الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعى يسمح باستيعاب جزء أكبر من العمالة الزراعية دون التضحية بنسبة الربح/ رأس المال عند مستوى التوازن، فعند مستوى التوازن (الأجر = قيمة الإنتاجية الحدية للعمل) تبلغ نسبة الربح/ رأس المال أقصاها، ولكن فى دورة النشاط

الزراعى فإن فائض العمل (الأجر > قيمة الإنتاجية الحدية) قد يلتهم جزءاً من الأرباح، ومن ثم فإن زيادة إنتاجية العمل قد تساعد على استيعاب مزيد من العمالة الزراعية فى وضع توازنى لا يؤثر سلبا على معدل أربحية رأس المال الزراعى.

٢- أن زيادة معدلات الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى بمعدلات بطيئة يقود سريعاً إلى وصول الإنتاجية الحدية لرأس المال الزراعى إلى مستوى التوازن (= سعر الفائدة)، أى إن تباطؤ معدلات نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل يقود فى مراحل تالية إلى تباطؤ معدلات نمو التكثيف الرأسمالى، وبالتالى تتقلص إمكانية استيعاب مزيد من العمالة الزراعية، باعتبار أن التراكم الرأسمالى فى القطاع الزراعى ليس بالضرورة تراكماً إحلاليًّا للعمل.

٣- أن تدهور التربة يقود بالضرورة إلى رفع معامل رأس المال الزراعى لتعويض استنزاف الخصوبة، وبالمثل فإن التنمية الزراعية الأفقية تقود هى الأخرى لرفع المعامل، وبالتالى فإن زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى تبدو أداة فعالة للهبوط بالمعامل بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إلى القطاع الزراعى، خاصة أن تحليلات LITION[٦٧] والتى تفترض أفضلية الزراعة للاستثمار مقارنة بالصناعة، بدعوى أن معامل رأس المال الزراعى أقل من معامل رأس المال الصناعى ليست دعوى صحيحة على إطلاقها احتكاما إلى زمن دورة التشغيل، فدورة التشغيل الصناعى أقصر من دورة التشغيل الزراعى، وبالتالى فإن التراكمات المولدة للأرباح فى القطاع الصناعى سوف تتجاوز نظيرتها فى القطاع الزراعى، ومن ثم فإن الهدف ليس مجرد استبقاء معامل رأس المال الزراعى عند مستوى أقل من معامل رأس المال الصناعى، ولكن الحفاظ على فارق محسوس بينهما.

٤- أن العمالة فى المزارع فى الصغيرة تتفوق نسبيا على العمالة فى المزارع الكبيرة، وبالتالى فإن زيادة إنتاجية العمل قد تقود إلى معدلات نمو فى المزارع الصغيرة تتجاوز معدلات النمو فى المزارع الكبيرة، وهى ديناميكية قد تثمر فى مداها آليات لمكافحة الفقر.

٥- أن الزراعة الحديثة تفترض وجود شبكة من الخدمات العلمية والفنية، وهذه الشبكة تضم علماء وباحثين وفنيين وإرشاديين... إلخ، وهؤلاء بدورهم يمثلون بجانب العمالة الزراعية المباشرة ما يطلق عليه MOUNER [٦٨] مسمى كتلة العمل، وبمقدار زيادة إنتاجية هذه الكتلة، بمقدار الحكم على كفاءة إدارة عملية التنمية الزراعية، وفى السياق.. فلقد أوصى MOUNIER بضرورة زيادة إنتاجية العمل الزراعى المباشر بمعدل ٢,٧٪ سنوياً.

المعدل الذى اقترحه MOUNIER لزيادة إنتاجية العمل الزراعى (٢,٧٪) يمكن التدليل عليه باعتباره أدنى معدل مرغوب لنمو هذه الإنتاجية وفقاً للنسق التحليلى التالى:

١- إن معدل نمو التكثيف الرأسمالى أكبر من الصفر، وبالتالى فإن معدل نمو رأس المال الزراعى أكبر من معدل نمو العمالة الزراعية.

٢- إن معدل نمو قوة عرض العمل الزراعى أكبر من معدل نمو العمالة الفعلية، لأسباب تعزى مباشرة إلى ظاهرة البطالة المقنعة والبطالة الجزئية فى القطاع الزراعى.

٣- إن معدل نمو السكان فى المناطق الريفية - ومع استشراء ظاهرة الفقر - يقترب من حوالى ٣٪، أى إن السكان يتضاعفون كل ٢٥ عاماً تقريباً.

٤- وفى ظل الفقر المدقع، فإن الأباء يدفعون بأبنائهم إلى سوق العمل عند سن السابعة، وبافتراض أن المرأة فى حالة بطالة إرادية، فإن معدل نمو عرض العمل سوف يرتفع إلى حوالى ٧,٥٪.

٥- إلا أنه فى حالة احترام الشروط الاجتماعية للعمل (أى القبول بسن ١٥ عاماً كحد اجتماعى أدنى للدخول إلى سوق العمل)، فإن معدل نمو قوة عرض العمل الزراعى سوف يقترب من حوالى ٢,٧٪ (بافتراض أن المرأة فى حالة بطالة إرادية).

٦- وبالتالى فإن نسبة ٢,٧٪ هى أدنى نسبة مقبولة لمعدل نمو الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى، لأنها النسبة التى تؤمن الشروط التالية:

أ - الارتفاع بمعدل نمو الناتج الزراعى - وفى حالة التشغيل الكامل - إلى حوالى ٤,٥٪، وهو معدل يقارب معدل نمو عرض العمل فى حالة الفقر المدقع والإخلال بالشروط الاجتماعية.

ب- استبقاء حد أدنى لمعدل نمو الناتج الزراعى يعادل تقريباً ٣,٧٪ (فى حالة التشغيل غير الكامل وزيادة العمالة بالنسبة الفعلية ١٪)، وهذا المعدل يعادل تقريباً متوسط معدل نمو رأس المال الزراعى فى العالم الثالث كما قدرته بعض الدراسات (٦٩)، وبالتالى لا تتراجع الإنتاجية المتوسطة لرأس المال.

جـ- وكلا المعدلان يتجاوز معدل نمو السكان الريفيين، بما يؤمن معدلاً موجباً لنمو متوسط الدخل الفردى الحقيقى فى المناطق الريفية.

٢ / ٨- السيطرة على تكنولوجيا العمليات: الأبعاد الجديدة للتنمية الزراعية الرأسية والأفقية:

زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل كانت هى محور اهتمام علماء مثل LUCAS, BARRD, ROMER، والذى لم يرهنوا هذه الزيادة - فقط - كدالة للتكثيف الرأسمالى ولكن أيضاً كدالة لمدى قدرة العمل على السيطرة على تكنولوجيا العمليات الزراعية، فى ظل افتراض مسبق بأن الزراعة الحديثة

تعتمد على حزم تكنولوجية مركبة لا تقبل باى خلل فى أجندة العمليات.

وفيما يتعلق بـ LUCAS (٧٠)، فإنه يفترض أن رأس المال البشرى ممثلا فى الدورات التدريبية والرعاية الاجتماعية سوف يثمر فى مداه زيادة إنتاجية العمل، والأخيرة بدورها سوف تساهم فى تراكم رأس المال البشرى من خلال الخبرات الميدانية التى سوف يكتسبها العمل بالاحتكاك المباشر بتكنولوجيا العمليات.

وعلى المنوال نفسه يأتى ROMER(٧١) والذى يحل المعرفة بديلاً لرأس المال البشرى كآلية لزيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل من خلال التعامل الإيجابى مع تكنولوجيا العمليات، والمعرفة لدى ROMER تتأسس على ثلاث مقدمات:

١- تطوير التكنولوجيا الزراعية البيولوجية.

٢- إحكام تشغيل نظم الرى الحديثة.

٣- وعى العمال بأهمية الالتزام بالمعايير المقننة للمعاملات الفنية.

ويؤكد ROMER من جانبه، أن الخبرة الميدانية الإيجابية للعمال فى السيطرة على تكنولوجيا العمليات وتفاعلهم مع مردودها فى زيادة الإنتاجية، سوف يدفع بهم إلى إبداء ملاحظات فنية تساعد - بدورها - على تطوير المعرفة، وهى الفرضية التى تبناها - فيما بعد ZAIDMAN وهو يقول «إن خبرات العمل الميدانية هى أحد مصادر التقدم التكنولوجى(٧٢).

أما BARRD(٧٣) فلقد رهن زيادة إنتاجية العمل وسيطرته على تكنولوجيا العمليات بالاتفاق على البينة الأساسية، وهو بذلك يقترب وإلى حد ما من مداخلة الرعاية الاجتماعية للعمال من ناحية، كما يقترب - أيضاً - من مداخلة الشروط الأساسية لإدارة العمل بهدف السيطرة على تكنولوجيا العمليات من ناحية أخرى، فعلى حد تعبيره «كيف يمكن أن نطلب من العمال إحكام تشغيل نظام الرى، إذا كان التيار الكهربائى ينقطع بانتظام !!»، وفى خط موازٍ، فإن BARRD يراهن على ميكاينزم التغذية الاسترجاعية، فالإنتاجية المتوسطة المتزايدة للعمال من خلال سيطرتهم على تكنولوجيا العمليات، سوف تدفع بهم إلى صيانة البنية الأساسية، بل وإلى التطوع - أحياناً - إلى العمل فى الأشغال الريفية العامة لتطوير هذه البنية.

إن ميكاينزم التغذية الاسترجاعية الذى تبناه الثلاثة بين الإنتاجية المتوسطة للعمل من ناحية، ورأس المال البشرى والمعرفة والبنية الأساسية من ناحية أخرى، تدفع بالنشاط الزراعى إلى الخروج من القانون الحديدى للغلة المتناقصة وتمهد له الطريق للدخول إلى مرحلة الغلة المتزايدة، وهى المرحلة التى يعتمدها KRUGMAN(٧٤) كآلية للخروج من مأزق التنمية الزراعية وتأمين نمو إنتاجية العمل الزراعية وتأمين نمو إنتاجية العمل الزراعى بمعدل ثابت.

وفى ضوء هذه التحليلات، فإن زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل الزراعى، لا تعنى فقط زيادة حجم ما ينتجه، ولكنها أيضا تعنى خفض حجم ما يستهلكه من مستلزمات إنتاجية دون أن يؤثر ذلك على مستوى الإنتاج، وبالتالى ترتبط زيادة إنتاجية العمل بخفض متوسط التكاليف والحيلولة دون نمو الأسعار الزراعية بأعلى من المتوسط العام لمعدل التضخم.

وكذا فى ضوء هذه التحليلات، فإن التنمية الزراعية الرأسية تكتسب ثلاثة أبعاد جديدة:

١- إنه بإحكام سيطرة العمل على تكنولوجيا العمليات، فإن الأصناف الجديدة التى تتسم بقصر زمن دورة الإنتاج، وبالتالى زيادة الرقعة المحصولية، تتحول إلى مركز حركة فى التنمية الرأسية [٧٥].

٢- إن زيادة الإنتاجية الفيزيقية لوحدة المساحة المزروعة، لا تعد معياراً كافياً للتنمية الزراعية الرأسية، فقد تتحقق الزيادة بتكثيف مفرط فى استخدام الطاقة والمياه تختل معه سيطرة العمل على تكنولوجيا العمليات.

٣- إن التعبير النقدى عن زيادة الإنتاجية كمعيار للتنمية الزراعية الرأسية، يصبح مقبولاً طالما أن الزيادات النقدية المحققة تتدفق عبر أسواق جديدة للصادرات، أى إن فتح أسواق جديدة يفصح عن شكل محدث للتنمية الزراعية الرأسية.

وفيما يتعلق بالتنمية الزراعية الأفقية - وفى ضوء هذه التحليلات - فإنها لاتعود مقيدة - فنيًّا - بموارد المياه والطاقة فحسب، ولكنها تصبح مشروطة - كذا - بقدرتها على تحقيق التنمية الرأسية فوق أراضيها الجديدة، فالتنمية الزراعية الأفقية ينبغى أن يرافقها: زيادة إنتاجية العمل، زراعة أصناف جديدة، فتح أبواب التصدير، القدرة على استيعاب مزيد من العمالة الزراعية حتى يتعادل معدل التوظيف مع معدل نمو عرض العمل الزراعى (=٢,٧٪)، وإلا فإنها تربك السوق المحلى وتحمل ميزانية الدولة باعتمادات إضافية لدعم المنتجين، وبالإضافة إلى ذلك كله، فإن التنمية الزراعية الأفقية لا تستكمل شروطها إلا بنجاحها كقطب جذب لتجمعات عمرانية جديدة إعمالاً لمفعول المضاعف.

تاسعاً- إستراتيجية تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر الفئات: تحصين التنمية الزراعية:

التحليل السابق لا تكتمل أبعاده إلا بالاقتراب من قضية مكافحة الفقر فى المناطق الريفية، فمكافحة الفقر هو من أهم أهداف التنمية الزراعية، ومن حوله صاغ LOPP[٧٦] نظريته حول تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر السكان، وهى النظرية التى تولدت إرهاصاتها فى كتابات MILLOR [٧٧]، ثم أضاف إليها TRABOLD[٧٨]، وجوهر النظرية يكمن فى أنه دون تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر الفئات الاجتماعية فى الريف، فإن التنمية الزراعية الرأسية لن يمكن

تحصينها وسوف تنهار تماماً لأن معدلات النمو فى المزارع الصغيرة سوف تتراجع إذا عجزت هذه المزارع عن السيطرة على تكنولوجيا العمليات، أو أعوزتها القدرة المالية على تمويل تكاليف التشغيل، وفى الوقت نفسه فإن بقاء الفقراء على حالهم دون مشاركتهم فى عائد التنمية، سوف يضعف من فرصة السيطرة على تكنولوجيا العمليات ولو بالقصد العمدى، كلما جاء فى القصة التى رواها ECHOLM(٧٩) عن تجربته فى أثيوبيا، عندما تعمد العمال المعدمون زراعة الشجيرات مقلوبة فى أحد برامج مكافحة التعرية، لأنهم كانوا يعلمون أن الفوائد سوف تعود على الأثرياء فقط.

بالإضافة إلى ذلك، فإن تنمية القدرة الإنتاجية للعمال المعدمين ومكافحة الفقر فى أوساطهم هو شرط ضرورى للتنمية الزراعية الأفقية، لأن الأراضى الجديدة تعتمد غالباً على هؤلاء العمال.

١ / ٩ - التنمية الزراعية ومكافحة الفقر : دور الدولة :

فى السياق، فلقد ذهب TRABOLD إلى القول بأن مكافحة الفقر يقتضى قيام الدولة بدورها فى تعميم البنية الأساسية الحديثة للزراعة (وبالذات نظم الرى) بحيث لا تكون مزايا هذه البنية حكرا على كبار المزارعين.

ويمتد دور الدولة لدى LINDBECK(٨٠) إلى التدخل لتصحيح الخلل فى سوق العمل الزراعى فى بلدان العالم الثالث، حيث لا توجد نقابات فعالة للعمال الزراعيين أو تعاقدات أو تأمينات اجتماعية أو حد أدنى اجتماعى للأجر أو إجازات مدفوعة الأجر، وفى غياب ذلك كله فليس هناك ضمان ضد الفقر.

ويخطو BASLE (٨١) خطوة أوسع على الطريق، فيعتبر أن مكافحة الفقر هو جزء لا يتجزأ من منظومة حماية البيئة، وبالتالى فهو يطالب بفرض ضريبة على الفئات الاجتماعية الريفية التى يتجاوز متوسط دخلها الفردى المتوسط العام للدخل فى المناطق الريفية، على أن توظف هذه الضريبة لتمويل برامج الرعاية الاجتماعية للفقراء، ويعتبر أن هذه الضريبة هى القرين المكافئ للضرائب المفروضة لحماية البيئة.

٢ / ٩ التنمية الزراعية ومكافحة الفقر : رؤى الإصلاح الاقتصادى :

فى الاتجاه نفسه، تأتى اقتراحات أخرى يقودها دعاة الإصلاح الاقتصادى مثل HUGON (٨٢) والذى يشدد على ضرورة تسعير المياه باعتبارها المورد الأكثر ندرة فى التنمية الزراعية الرأسية والأفقية، على أن يكون التسعير وفقاً لشرائح متدرجة، وبالتالى فإن تكلفة المياه فى المزارع الكبيرة سوف تكون أكبر منها فى المزارع الصغيرة، وجزء من إيرادات حصيلة المياه يمكن استقطاعها لتمويل برامج مكافحة الفقر فى الريف.

كما تتوالى اقتراحات أخرى مثل بناء تنظيمات تعاونية حرة على مستوى المناطق المحلية لصغار المزارعين، على أن تدار هذه التنظيمات بمنطق السوق وبإدارة محترفة لاتوفر - فقط - لهؤلاء المزارعين مستلزمات الإنتاج، ولكنها

توفر لهم - أيضا - الاستشارات الفنية لإحكام السيطرة على تكنولوجيا العمليات، على أن تقوم هذه التنظيمات بنفسها أو من خلال تعاقدات طويلة الأجل مع وكالات تسويقية بتأمين صغار المزارعين ضد التقلبات السوقية وبتقليص احتمالات المخاطرة ومضاعفاتها إلى أدنى حد ممكن، وعلى حد تعبير RICHET «فإن السوق المعاصر يشدد على ضرورة رسملة المخاطرة ويعتبرها جزءاً لا يتجزأ من حسابات التشغيل، وفى غياب رسملة المخاطرة فإن الوحدات الإنتاجية الصغيرة تتردد فى مبادرة القرار وقد تنسحب - بشكل أو بأخر- من السوق » (٨٣).

وفى خلفية الرؤى تبرز ثنائية السوق والتنمية فى إطار آليات الإصلاح الاقتصادى، والتى تقود بدورها إلى مداخلة السوق المؤسسى كما يعبر عنها علماء مثل FAVEREAU(٨٤)، وهذه المداخلة تؤكد على أن الإصلاح الاقتصادى لا يحتكم فى مرجعيته إلى مقولات السوق النيوكلاسيكى، فهى مجرد فروض نظرية لا تصمد كثيراً فى الواقع العملى، فهذا الواقع أكثر التصاقاً بقوى التأثير التى تمارسها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية فى ظل قوانين وتشريعات لا تصادر حرية حركتها، ومن ثم فإن السوق المؤسسى يلتزم- فى قضية التنمية - موقفاً وسطاً بين توجهات السوق النيوكلاسيكى وتوجهات التخطيط الموجه، فالأول يقبل - وبصرامة - نتائج المنافسة ومن بينها انسحاب وحدات إنتاجية من دورة النشاط، بينما الثانى يعطل آليات المنافسة وينحاز بسياسات الدعم إلى حماية كل الوحدات الإنتاجية، بغض النظر عن كفاءتها الإنتاجية، وفى موقف وسطى يأتى السوق المؤسسى ليقبل بإعمال آليات المنافسة للكشف عن كفاءة أداء الوحدات الإنتاجية، ثم يعمد إلى التدخل من خلال المؤسسات والمنظمات غير الحكومية لتصحيح أوضاع الوحدات الأقل كفاءة، حتى لايتسارع إيقاع الانسحاب من دورة النشاط بمعدلات تؤثر سلباً على القاعدة الإنتاجية للتنمية، وحتى - كذا - لا تتمتع بمظلة الحماية وحدات إنتاجية عاجزة عن رفع مستوى كفاءة أدائها، بما يمثل إهداراً لموارد التنمية.

١- إن زيادة الإنتاجية المتوسطة للعمل بمعدل ثابت بفعل السيطرة على تكنولوجيا العمليات الزراعية تتقاطع مع سوق العمل الزراعى عند أحد احتمالين، أحدهما هو استيعاب كل قوة عرض العمل فى القطاع الزراعى عند مستوى الآجر السائد مع زيادته سنوياً بنسبة ٢,٧٪ ، والآخر هو الحفاظ على معدل التوظيف الحالى مع زيادة الأجر بحوالى ٤٪ سنوياً، وفى كلا الاحتمالين فإن الأجر يسلك كدالة للإنتاجية المتوسطة.

٢- أن تعميم البنية الأساسية للزراعة الحديثة سوف يستدعى برامج للأشغال الريفية، وفى هذه الحالة فإن استخدام تكنيك التشغيل المكثف للعمل قد

يساعد على توظيف بعض العمالة الريفية، ويمكن تمويل هذه البرامج بسندات تنمية تمتص جزءاً من السيولة النقدية لدى كبار المزارعين.

٣- تصميم برامج «تدريب تحويلى» لإعداد حرفيين مؤهلين من الريفيين، فالزراعة الحديثة التى تمثل نقطة الارتكاز التكنيكى للتنمية الزراعية الرأسية والأفقية، تقتضى وجود قاعدة حرفية لأعمال الصيانة كجزء من كتلة العمل الزراعى.

٤- إن بعض الدول تعيد رسملة التزاماتها الاجتماعية من خلال توزيع الأراضى الجديدة وبمساحات صغيرة نسبيا على الشباب، وهذه المساحات يتم زراعتها بواسطة العمالة المعدمة، وبالتالى فإن نجاح التجربة أو فشلها يبقى رهناً بكفاءة أداء هذه العمالة، ولن يأتى الأداء كفئا طالما ظلت هذه العمالة غير مستقرة وتعانى من إحباطات الفقر، ومن ثم.. فإن تطوير بعض أشكال التعاقدات المؤسسية بينها وبين أصحاب هذه الأراضى بحيث تحصل على نسبة ما من الزيادة فى الإنتاج، قد يبدو حلاً مواتياً للتنمية الزراعية الأفقية.

٥- إن التقديرات التى حملتها النظريات الحديثة للتنمية الزراعية افترضت سلفاً أن المرأة فى حالة بطالة إرادية، وبالتالى فإن برامج التنمية الريفية كلما اتجهت إلى تنمية القدرات الإنتاجية للمرأة، ثم توظيف هذه القدرات فى مشروعات حاضنة، كلما إضافت مصادر جديدة إلى دخول الأسر الريفية، ولعل هذا يفسر التوصية التى شددت عليها منظمة «الفاو» منذ أوائل التسعينيات بضرورة أن يأخذ التخطيط للمشروعات الزراعية فى اعتباره مشاركة المرأة وإمكانياتها (٨٥).

٦- إن رفع كفاءة أداء الأجهزة الإرشادية هو ضرورة ملحة، ليس - فقط - لأن العاملين بها هم جزء من كتلة العمل الزراعى، ولكن - كذا - لأن هذه الأجهزة هى الجهة المتاحة للتعامل مع صغار المزارعين وإمدادهم بخبرات السيطرة على تكنولوجيا العمليات بتكلفة محتملة إن لم تكن رمزية.

عاشراً - خاتمة: ملخص القراءة: وتعريف مقترح للتنمية الزراعية

يمكن إيجاز الخطوط العريضة للقراءة المرجعية والتحليلية والتى حاولت تتبع التطور التاريخى لمفهوم التنمية الزراعية عبر النظريات المختلفة والعقود المتعاقبة، على النحو التالى:

١- عمدت المدرسة الكلاسيكية للتنمية إلى توظيف القطاع الزراعى كمولد للفائض، والذى بدوره يتم التعامل معه كعنصر ارتكاز للتنمية الاقتصادية، إلا أن المدرسة لم تعط اهتماماً مباشراً للتنمية الزراعية الرأسية، وإن كانت سلمت ضمناً بالتنمية الزراعية الأفقية تحت ضغط النمو السكانى.

٢- اهتمت نظرية النمو غير المتوازن بالتنمية الزراعية الرأسية وربطتها بثلاثة شروط: التكثيف الرأسمالى، وخفض عدد العمال الزراعيين، والحركة فى

إطار علاقات السوق فى ظل انحياز معدلات التبادل لصالح السلع الزراعية، وهى شروط تذهب - معيارياً - فى اتجاه زيادة إنتاجية الأرض، إلا أن النظرية تعاملت مع التنمية الزراعية الرأسية كدالة للتنمية الصناعية عبر فترة حضانة زمنية.

٣- أن نماذج النمو المتوازن لم تسرد فى أدبيات فقرات مستقلة عن التنمية الزراعية، ولكن آليات النماذج التى استلهمتها عديد من تجارب التنمية الاقتصادية فى بلدان العالم الثالث قد قادت إلى نتائج سلبية على مستوى التنمية الزراعية، فالفروض التى صاغتها النماذج أثمرت فى التطبيق العملى زيادة الناتج الزراعى بمعدل يقارب معدل النمو السكانى، ولم يزداد متوسط الدخل الفردى للسكان الزراعيين إلا بحوالى نصف المعدل المقرر لزيادة متوسط الدخل الفردى على المستوى القومى.

٤- إن إستراتيجية تلبية الاحتياجات الأساسية قد تناولت التنمية الزراعية عبر زوايا مغايرة للمفهوم ، تتمثل فى:

أ - التأكد على التكثيف الرأسمالى وبصفة خاصة فى مجالات التكنولوجيا البيولوجية.

ب- نفى شرط خفض عدد العمال الزراعيين كشرط مسبق للتنمية الزراعية الرأسية.

جـ- اعتماد الجهد التطوعى للسكان الريفيين من ناحية، ورفع مستوى معيشتهم من ناحية أخرى، كأحد أشكال الاستثمار الزراعى غير المباشر والذى - بدوره - قد يسفر عن نتائج إيجابية فى مجال التنمية الزراعية.

٥- إن التنمية الزراعية قد انزلقت إلى أزمتها فى أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات، حيث ازدادت نسبة الفقر بين السكان الريفيين، بينما تضاعفت أرقام العجز فى الموازين التجارية الزراعية لبلدان العالم الثالث، ومع احتداد ظاهرة الفقر والتى صاحبها موجات من الانفجار السكانى فى المناطق الريفية، سادت سلوكيات الاستغلال الجائر للتربة الزراعية والتى هددت المعطيات البيئية للأجيال القادمة وهكذا برزت نظرية التنمية المتواصلة للحفاظ على التربة كأصل إنتاجى - بيئى غير قابل للتعويض، وبالتالى لم تعد التنمية الزراعية الرأسية بديلاً مقبولاً لمزيد من استقطاع الأراضى الزراعية بعيداً عن دورة النشاط الزراعى.

٦- إن الثورة الخضراء لعبت دوراً إيجابياً فى مجال التنمية الزراعية الرأسية، حيث ساهمت فى زيادة إنتاجية الهكتار من القمح والذرة والأرز، ولكن الإطار الاقتصادى - الاجتماعى لهذه الثورة حال دون استفادة صغار المزارعين من مزاياها، فهى تتطلب استثمارات كبيرة وتكلفة تشغيل مرتفعة

ورقابة فنية محكمة وخطوط إمداد منتظمة من التقاوى المحسنة.. إلخ، وكلها متطلبات لايقدر عليها المزارع الصغير.

٧- إن تراث التنمية قد أخضع التنمية الزراعية الرأسية لمعيار زيادة الإنتاجية الفيزيقية لوحدة الأرض ترادفا مع التكثيف الرأسمالى والتقدم التكنولوجى، بينما لم يولِ اهتماماً رئيسياً لمعيار زيادة إنتاجية العمل، وعلى الجانب الآخر.. فلقد رادف تراث التنمية بين التمدد الكمى للرقعة المزروعة والتنمية الزراعية الأفقية.

٨- ظل بعض الاقتصاديين يرجحون التنمية الزراعية الرأسية فى مقابل التنمية الزراعية الأفقية، تخوفاً من الآثار التضخمية للأخيرة فى ضوء مداخلة التحليل الريكاردى من ناحية، وتحوطا للقيود الفنية التى تتعلق بالندرة النسبية للمياه والطاقة من ناحية أخرى.

٩- إن التنمية الزراعية الأفقية تستعيد أهميتها من خلال المزاوجة بينها وبين التنمية الزراعية الرأسية فى مركب تنموى واحد، فضلاً عن أن الأهمية تتأكد من خلال مضاعف التنمية الأفقية.

١٠- إن النظريات الحديثة ومنذ التسعينيات أعادت تعديل المؤشرات المعيارية للتنمية الزراعية، بمنح أولوية لزيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعى كمعيار ارتكاز بمعدل لا يقل عن ٢,٧٪ سنوياً.

١١- إن زيادة إنتاجية العمل الزراعى لا ترتبط فقط - فى النظريات الحديثة - بالتكثيف الرأسمالى والتقدم التكنولوجى، ولكنها ترتبط أيضا بالسيطرة على تكنولوجيا العمليات الزراعية وتحرير النشاط الزراعى من أسار القانون الحديدى للغلة المتناقصة، وعندئذ تبرز أهمية رفع كفاءة كتلة العمل (الباحثين، الفنيين، الأجهزة الإرشادية.. إلخ).

١٢- إن السيطرة على تكنولوجيا العمليات تعنى ارتفاع نسبة الناتج / مستلزمات الإنتاج وبالتالى خفض متوسط التكاليف الزراعية والحيلولة دون ارتفاع الأسعار الزراعية بمعدل يفوق المتوسط العام لمعدل التضخم.

١٣- إن فتح أسواق جديدة للتصدير - وفى ضوء النظريات الحديثة - هو أحد أشكال التنمية الزراعية الرأسية.

١٤- إن التنمية الزراعية الأفقية - وفى ضوء النظريات الحديثة - تبدو مشروطة بقدرتها على تحقيق التنمية الزراعية الرأسية فى الأراضى الجديدة، ومن ثم فهى مدعوة إلى زيادة إنتاجية العمل وزراعة أصناف جديدة وفتح أبواب التصدير. إلخ، كما أنها لا تستكمل شروطها إلا باستقطابها لتجمعات عمرانية جديدة.

١٥- إن مكافحة الفقر فى المناطق الريفية هو أحد أهم أهداف التنمية الزراعية،

ومن ثم . . فإن إستراتيجية تنمية القدرة الإنتاجية لأفقر الفئات تمثل إحدى ضمانات تحصين التنمية الزراعية الرسية والأفقية، ودونها قد يتعثر أداء المزارع اصغيرة بما ينعكس سلبا على مجمل نتائج التنمية الزراعية، ودونها - أيضا - قد تتحول العمالة الزراعية المعدمة ولو بالقصد العمدى إلى حجر عثرة على طريق السيطرة على تكنولوجيا العمليات.

١٦- إن دور الدولة وفى ظل التطورات المستجدة للتنمية الزراعية الرأسية والأفقية يتمثل فى اضطلاعها بمهمة تعميم البنية الأساسية للزرعة الحديثة (وبالذات نظم الرى) حتى لا يحتكر كبار المزارعين مزايا التطور، كما أن دورها ينسحب إلى تصحيح الخلل فى سوق العمل الزراعى حتى تتمتع العمالة الزراعية ببعض الحقوق الاجتماعية التى تتمتع بها العمالة فى قطاعات أخرى.

١٧- إن الإصلاح الاقتصادى يفرض نوعًا من إجراءات التكيف فى سياسات التنمية الزراعية، مثل تسعير المياه وبناء تنظيمات تعاونية حرة واحترام قواعد السوق المؤسسى لتصحيح أوضاع الوحدات الإنتاجية الزراعية الأقل كفاءة.

١٨- إن التنمية الزراعية الرأسية الأفقية فى إطارها المحدث تتصل بزاويا منفرجة مع أنشطة تكميلية مثل تصميم برامج «تدريب تحويلى» لإعداد حرفيين مؤهلين من الريفيين، والتوسع فى برامج الأشغال الريفية المكثفة للعمل، ونشر برامج تأهيل المرأة الريفية وكل هذه الخطوط العريضة لملخص القراءة تبرر طرح التعريف التالى للتنمية الزراعية:

التنمية الزراعهة هى عملية لإدارة معدلات النمو فى القطاع الزراعى بهدف الدخول بالقطاع الزراعى إلى مرحلة التقدم الزراعى من خلال زيادة متوسط الدخل الفردى الحقيقى للسكان الزراعيين بمعدلات تسمح بتجاوز قيمته للمتوسط العالى، عبر آليات تنزع إلى:

١- زيادة الناتج الزراعى الحقيقى بمعدل يفوق معدل نمو السكان.

٢- زيادة الإنتاجية المتوسطة الحقيقية للعمل الزراعى بمعدل لا يقل عن ٢ر٧٪، دون اللجوء إلى سياسات تحكمية لخفض حجم العمالة الزراعية ونقلها إلى خارج القطاع.

٣- إخضاع النشاط الزراعى لمنظومة تكنولوجية متكاملة ترجح فيها الأهمية النسبية للتكنولوجيا البيولوجية وللسيطرة على تكنولوجيا العمليات وللتراكم الرأسمالى، مع تطوير وتعبئة جهد كتلة العمل (الباحثون والإرشاديون والفنيون و ..... إلخ).

٤ – مكافحة الفقر بين أوساط أضعف الفئات الاجتماعية الزراعية من خلال تطوير قدراتهم الإنتاجية، وتوفير مظلة للضمانات الاجتماعية للعمالة الزراعية، وتعميم البينة الأساسية الحديثة بحيث لا يستأثر بها كبار المزارعين.

٥– الحيلولة دون تدهور التربة الزراعية أو استقطاع جزء منها خارج دورة النشاط الزراعى، وإضافة أراضٍ جديدة إلى الرقعة المزروعة وفقًا لمقتضى المواثمات المتاحة.

٦– ربط النشاط الزراعى بعلاقات السوق مع الحفاظ على هامش محدود نسبيًا لتقلبات معدل التبادل أو لغير صالح السلع الزراعية من ناحية، وفتح أسواق جديدة من ناحية أخرى.

قائمة المراجع
حسب استشهادات
الإحـالــة

(1) OPLER, M., The Progress of Underdeveloped Areas, University of Chicago Press, Chicago 1952.

(2) BATTEN, T., Communities and Their Development: An Introductory study with special Reference to the Tropics, Oxford University Press, London, 1957.

(3) BARRE, R., Economie Politique, Presses Universitaires de France, Paris, 1962.

(4) SILEM, A., Croissance et Fluctuations Economiques dans les Principaux Pays Industrialisés depuis 1945, Grands Problémes Economique, Machette, Paris, 1995.

(5) ROSTOW, W., The Process of Economic Growth, Norton, New York, 1952.

(6) MEIER, G. & BALDWIN, R., Economic Development: Theory, History and Policy, J. Wiley, New York, 1962.

(7) LOPP, G., Le Tiers Monde et le Défi, Presses Universitaires, Paris 1986.

(8) GANT, G., Development Administration: Concepts, Goals and Methods, The Broad of Regents of the University of Wisconson System, 1979.

(9) DUCROC, C., Concurrence et stratégies dans la distribution, vuilert Entreprise, Paris, 1991.

(10) DEMETER, N., Economie et stratégie Agricoles, A. Colin, Paris, 1993.

(11) HAYAMI, Y. & RUTTAN, V., Agricultural Development: An International Perspective, J.Hopkins Press, 1971.

(12) PIVOT, C., L'Agriculture dans le Monde, Grands Problémes Economique, Machette, Paris, 1995.

(13) PARIR, A., Le Développement Divergent: Essai sur la Richesse et al Pauvreté des Nations, Economica, Paris, 1978.

(14) NURKSE, R., Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries, Blackwell, Oxford, 1953.

(15) LEWIS, W., Economic Deveopment with Unlimited supplies

of Labor, The Manchester School of Economic and social studies, 1954.

(16) LEWIS, W., The Theory of Economic Growth, Allen & Unwin Ltd., London, 1955.

(17) HIRCHMAN, A., The Strategy of Economic Development, Bill University, 1958.

(18) CLARK, C., The Conditions of Economic Progress, Macmillan Co. LTD, London, 1960.

(19) FERROUX, F., La Thécrie du progrés téchinque, Cahiers de L ' I. S. F. A., Paris, 1957.

(20) BUQUET, L., L'Optimum de Population, P.U.F., paris 1955.

(21) BARRE, R., Le Développement éconcmique: Analyse et Politique, Cahiers de L'I.S.E.A., Paris, 1958.

(22) DOMAR, E., Essays in the theory of Economic Growth, Oxford Press, New York, 1957.

(23) HARROD, R., Second Essay in Dynamic Theory, Economic Journal, 1960.

(24) KALDOR, N., A Model of Economic Growth, Economic Journal, Vol. LXVIII, 1957.

(25) United Nations, Development Trends Since 1960 and their Implications for a New International Development, Journal of Development Planning, N. °13,1979.

(26) BIROGH, R., The Economic Development of the Third world since 1900, Marthion, London, 1975.

(27) MORAFITZ, D., Twenty Five years of Economic Development: 1950 to 1975, Baltimor, 1977.

(28) FAO, The size and Efficiency of Agricultural Investissement in Selected Developing Countries, Rome, 1969.

(29) FAO, Agriculture Towards 2000: Developing Country Foodgrains Projection, Rome, 1979.

(30) MORAFITZ, D., Employment, Implications of Industrialization on Developing Countries: A Survey, Economic Journal, Vol. 84, N. °335,1974.

(31) BETTELHEIM C., Planification et Croissance Accéléreé, Petit Collection Maspero, Paris, 1979.

(32) MYRDAL, G., The Challenge of World Poverty, V. Box, New York, 1968.

(٣٣) أوراق عمل مثل:

1. World Bank, Nutrition and Health of Indonesian Construction Workers, April 1972.
2. World Bank, Deficiency Anemia and the Productivity of Adult Males in Indonesia, April 1974.

(34) LITON, M., Why Poor Stay Poor, T.Smith, London, 1977.

(35) World Bank, Rural Development, Washington, 1977.

(36) El-HACK, M., Basic Needs: A Progress Reports, United Nations, August 1979.

(37) AMIN, S., L'anccumulation à L'échelle Mondiale, Maspero, Paris, 1970.

(38) BRANDT, V., North-South: A Programme for Survival, Cambridge, Mit Press 1980.

(39) WALLIA, A., Inequality, Poverty and Development, world Development, N. °12, 1980.

(40) KUZENTS, S., Economic Growth and Income Inequality, Am. Econ. Review, Vol. 45, N. °1, 1995.

(41) MOURISON, C., La Répartition des Revenues dans le Tiers Monde, Coga, Paris, 1968.

(42) MOURIS, S., Economic Growth and Social Equity in Developing Countries, Standford Univ., 1973.

(43) SOURKIN, M., Patterns of Development 1950 - 1970, Oxford Uni., 1975.

(44) FROMONT, P., Démographie Economique, Payot, Paris, 1947.

(45) THOMAS, B., Migration and Economic Growth, Londres, 1954.

(46) SAUVY, S., Théorie Générale de la Population, Presses Universitaires de France, Paris, 1957.

(47) FRIGA, T., The Future of Population growth: Alternative Paths to Equlibrium, J. Willy, New York, 1973.

(48) FAROQI R., Sources of Fertilty Decline: Factor Analysis of Inter-Country Data, world Bank, 1979.

(49) RICH, R., Smaller Families through Social and Economic Progress, World Development, N °18, 1980.

(50) FAO, Agriculture Towards 2000, mentioned before.

(51) United Nations, World Conservation Strategy, Geneve. 1980.

(52) United Nations, Our Common Future, The World Commission on Environment and Development, 1987.

(53) SACHS, J., L'Eco- dévelopement: Un Projet de Société, Coga, Paris, 1976.

(54) STERLING, W., To Feed this world, Baltimor, London, 1978.

(55) BROWN, The twenty-Ninth Day, Norton, New York, 1978.

(56) PIVOT, C., L'Agriculture dans le Monde, déjamentionnée.

(٥٧) أكد على هذا المعيار عديد من الاقتصاديين مثل:

1. HAYAMI, Y. & RUTTAN, V., Agricultural Development: An International Perspective, mentioned before.
2. MOSHER, A., Agricultural Development, Cornell University Press, 1971.

(58) MMET, P., Croissance et Cycles: Théories Contemporaines, Economica, Paris, 1994.

(59) MOORE, W., Social Change, Prentrice-Hall, Englewood Cliffs 1963.

(60) LEVY, M., Social Patterns and Problems of Modernization, Prentice-Hall, Englewood Cliffs 1967.

(٦١) في إحدى دراساته برهن RYNOLDS على أن معدل نمو الأسعار الزراعية يكاد يتكافيء مع معدل نمو أسعار الأسمدة.

RYNOLDS, L., Agriculture in Development Theory, Bill University, 1975.

(62) GITTINGER, J., Economic Analysis of Agricultural Projects, Economic Development Institute of the World Bank, J. Hop-

kins, University Press Baltimore, London, 1982.

(63) MCCALLA, F. and JOSLING, E., Agricultural Policies and World Markets, Macmilian Publishing Company, New York, 1985.

(64) ROSTOW, W., Getting from here to there, McGrow -Hill, New York, 1979.

(65) CLATZMAN, G., Mourir dix milliards d'Hommes Presse Universtaire, Paris, 1975.

(66) FAO Agriculture: Towards 2000, mentioned before.

(67) LITON, Why poor stay poor, mentioned before.

(68) MOUNIER, A., Les Théories de la Croissance Agricole, INRA-Economica, Paris, 1993.

(69) BROWN, M. & GOLDEN, I., The Future of Agriculture: Developing Country Implications, Development Centre Studies, Paris, 1992.

(70) LUCAS, R., on the Mechanics of Economic Development, Journal of Monetary Economics, N°22, 1988.

(71) ROMER, P. Endogenous Technological Change, Journal of Political Economy, Vol. 98, 1990.

(72) ZAIDMAN, C., Efficacité des Systemes Nationaux de R-D:Un Essai d'Explication, Innovations et Competitivité, INSEE-Méthodes, N°37-38, 1993.

(73) BARRO, R., Governemt Spending in a Simple Model of Endogenous Growth, Journal of Political Economy, Oct. 1990.

(74) KRUGMAN, P., Increasing Returns and Economic Geography, NBER Working Paper, N°3275, 1990.

(75) LEBAS, C.Economie de L'Innovation, Economica, Paris, 1995.

(76) LOPP, G., Le Tiers Monde et le Défi, Défi, Déja mentionnée.

(77) MILLOR, J., The New Economics of Growth, Cornell University, New York, 1976.

(78) TRABOLD., H., Aménagement de L'Espace et Développement, Informations et Commentaires, N° 66, 1993.

(79) ECHOLM, A., Losing Ground: Environmental Stress and World Food Prospects, Norton, New York, 1976.

(80) LINDBECK, A., The Welfare State, Institute for International Economic Studies, Univ. of Stockholm M, E. Elgar, 1993.

(81) BASLE, M. et Autres, Changement Institutionnel Changement Technique, Editions de CNRS, Paris, 1993.

(82) HUGON, P., La Problématique de L'Ajustement, Dalloz, Paris, 1993.

(83) RICHET, X., Economie de L'Entreprise, Hachette, Paris, 1994.

(84) FAVEREAU, O., Organisation et Marché, Revue Française d'Economie, Tome 4, Vol.1 1989.

(٨٥) منظمة الفاو / الأمم المتحدة – إدماج المرأة فى التنمية الزراعية والريفية – الدورة الحادية عشر – روما – إبريل ١٩٩١ .

رقم الإيداع : ٣٠٧٦ / ٩٨

مطابع المكتب المصري الحديث
MODERN EGYPTIAN PRESS
ت : ٢٢١١٠٧١ - ٢٢١١٠٧٢ - فاكس ٢٢١١٠٧٣